النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⵣⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵉ ⵜⵣⵔⴼⵜ

• العدد : 426

من 28 شتنبر إلى 4 أكتوبر 2021

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

التنظيمات الذاتية المستقلة للعمال والكادحين مدخل أساسي للتغيير المنشود

كلمة العدد

من أجل تحويل الكتلة الشعبية المقاطعة لانتخابات 8 شتنبر 2021 إلى قوة للتغيير الحقيقي

كشفت انتخابات 8 شتنبر 2021 وصول الديمقراطية المخزنية إلى الدرك الأسفل وخرقها السافر للإرادة الشعبية التي قاطعتها، بشكل عارم، والتحكم المطلق للجزء من الكتلة الطبقية السائدة المرتبط بالمافيا المخزنية في الحكومة وأكدت، بما لا يدع مجالا للشك، أن المخزن غير قابل للإصلاح وأن التغيير سيتم، بالأساس، من خارج الانتخابات والمؤسسات المنبثقة عنها وبواسطة النضال في الميدان.

لقد انخرطت قوى ومجموعات وشخصيات سياسية واجتماعية وثقافية متزايدة ومن مرجعيات ومواقع طبقية مختلفة في حملة المقاطعة، أساسا، عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة وبأشكال إبداعية جديدة معبرة بذلك عن استبطانها لمغزى المقاطعة الشعبية الواسعة والمستمرة منذ سنين كتعبير عن وعي متنام وسط الشعب بعبثية المهازل الانتخابية، بل كونها أداة لتأبيد هيمنة المخزن المفترس والاستغلال المكثف والريع والاحتكار الذي يمارسه الجزء المرتبط بالمافيا المخزنية وسط الكتلة الطبقية السائدة وطموح عميق لتغيير حقيقي لصالح الشعب المغربي.

ما العمل لتحويل هذه الكتلة الشعبية الهائلة المقاطعة إلى قوة منظمة وفاعلة وقادرة على تحويل هذا الطموح الشعبي إلى واقع مادي ملموس؟ وما هي مسؤلية القوى والمجموعات والشخصيات التي دعت إلى المقاطعة في هذا المضمار؟

وبما أن من الواضح والذي تثبته تجارب الشعوب أن التغيير يتم، أساسا، بواسطة النضال في الميدان ومن خلال بناء أوسع جبهة شعبية، أليس من واجب المناضلين والمناضلات الذين راهنوا، عن حسن نية، على الانتخابات والمؤسسات للتغيير أن ينخرطوا، بقوة وحماس، في النضال في الميدان وبدون اشتراطات تؤدي إلى تقسيم صفوف الشعب؟

لا ندعي تقديم جواب مسبق على هذه التساؤلات لأنه يجب أن يكون حصيلة نقاش واسع يضم القوى المقاطعة للانتخابات والجزء من القوى المشاركة فيها الذي يعتبر أن الوسيلة الأساسية للتغيير هي النضال الجماهيري الشعبي في الميدان ولا يضع أية اشتراطات لإقصاء قوى شعبية مناضلة.

سنكتفي هنا بطرح خطوط عريضة لعلها تساهم في هذا النقاش الضروري والملح والمستعجل.

أولا، اعتبار أن المخزن، وأساسا نواته الصلبة المافيا المخزنية، هو العقبة أمام تحرر شعبنا وبناء ديمقراطية تضع السلطة في يد الشعب وبالتالي النضال من أجل التخلص منه.

ثانيا، فتح حوار عمومي واسع حول أي مغرب نريد: وهنا لا بد من نقاش القضايا المفصلية: الدستور المنشود، إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية.

- ثالثا، اعتبار أن التغيير سيكون من صنع الشعب ومن خارج هذه المؤسسات. وهذا ما يستوجب تنظيم وتوحيد صفوفه وتصعيد وتنويع وتوحيد نضالاته وكخطوة هامة نحو هذا الهدف، اطلاق مبادرات نضالية وحدوية والانخراط في أية مبادرة نضالية أو، على الأقل، احتضانها مع احترام استقلاليتها وعدم الركوب عليها. يجب إعطاء أقصى الاهتمام للتنظيمات الذاتية للجماهير (الحراكات والتنسيقيات بالخصوص) والانخراط فيها وتحصينها ضد الاختراقات المخزنية وضد سعي العديد من القوى الركوب عليها لتحقيق مصالحها الضيقة الخاصة. فهذه التنظيمات، إضافة لكونها تشكل القاعدة الشعبية المناضلة لجبهة الطبقات الشعبية، هي مدرسة للعمل الوحدوي النضالي ولأخذ المواطنين شؤونهم بيدهم وقد تشكل جنين السلطة البديلة.

- رابعا، مواجهة، بكل حزم واستماتة، أية محاولة لشق وحدة الشعب وتسعير التناقضات الثانوية الموجودة وسطه ورفض الفيتوات والاشتراطات القبلية بين القوى المناضلة من أجل التغيير لصالح الشعب، أيا كانت مرجعيتها الفكرية وموقعها الطبقي وسط الشعب، شريطة أن تنبذ الارهاب والانقلابات وأن تكون مقتنعة بأن التغيير سيكون من صنع الشعب وليس من صنع نخبة أو زعيم ملهم، وأن تسلك طريق النضال الجماهيري، بمختلف أشكاله كأسلوب أساسي لفرض التغيير.

ضيف العدد : **المصطفى براهمة**

سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير صلة وصل بين سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية.

ملاحظات حول الوضع السياسي الراهن 6

الثورة السودانية تحاول الخروج من عنق الزجاجة 11

أي دور للنساء في تدبير الشأن المحلي 12

الشبيبة المغربية: ما بين النضال الفئوي وراهنية الشروع في بناء أدوات دفاعها الذاتي 13

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

النهج الديمقراطي بخريبكة يدين متابعة الرفيقين "إسماعيل أمرار" و "عبد الكبير قاشا "

لا تمثيلية حقيقية لإرادة شعبنا ولا ديمقراطية دون التخلص من المخزن.

ولا تحسين للأوضاع المعيشية إلا بالنضال الوحدوي الجماهيري المنظم.

في اجتماعها بتاريخ 21 شتنبر 2021، تدارست الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بخريبكة الأوضاع العامة وطنيا ومحليا، وقضايا تنظيمية داخلية، وقد قررت التعبير عما يلي:

- اعتبارها مهزلة الانتخابات التي جرت بتاريخ 8 شتنبر 2021 تزويرا ممنهجا ومفضوحا لإرادة الشعب المغربي لما شابها من خروقات كثيرة طالت مختلف أطوار العملية، حيث طغى استعمال المال من لدن الكثيرين لاستقطاب مترشحين و"حياحة" و"شناقة" و"بلطجية" لاستمالة الناخبين وشراء الأصوات، وامتدت العملية لتطال تشكيل المكاتب، وطبع تعامل السلطة غض الطرف عن التجاوزات والخروقات المقترفة من طرف المحظوظين أشخاصا وأحزابا، والتدخل لتوجيه النتائج لصالحهم، بحيث وصل الأمر في حالات كثيرة إلى رفض تسليم المحاضر، وإعلان النتائج قبل انتهاء الفرز، وقلب النتائج مما أثار استياء واسعا من طرف المشاركين، وطعنا من طرف أحزاب مختلفة، وأدى إلى احتجاجات ومواجهات عنيفة في بعض المواقع.

إن ما سبق ذكره والذي لا يمثل إلا غيضا من فيض ما جرى من تجاوزات، أدى إلى المزيد من تمييع المشهد السياسي وبلقنته، والى سيطرة ذوي المال والأعيان ولوبيات الفساد على ما يسمى بالمؤسسات المنتخبة، مما يفضح أكذوبة التغيير، ويعطي المصداقية لموقف النهج الديمقراطي الداعي لمقاطعة مهزلة الانتخابات، والذي جوبه بالقمع المخزني، ويؤكد على أن لا تمثيلية لإرادة شعبنا ولا ديمقراطية دون التخلص من المخزن.

- تسجيلها أن ما جرى في خريبكة والنواحي لا ينفصم عن ما ساد وطنيا، وأن ما أفرزته من مكاتب هي متحكم فيها مخزنيا، ومن طرف لوبيات فاسدة دأبت على تنمية وإنعاش مصالحها من خلال توزيع الأدوار فيما بينها على حساب مصالح المنطقة وساكنتها، ويكفي هنا أن نشير إلى أن رئيس الجماعة الترابية لخريبكة الجديد/القديم ساهم من قبل وبقوة في إثقال كاهل ساكنة المدينة ماديا عبر الاستماتة في الدفع في إدخال ضريبة التطهير في فاتورة الماء، مما أدى إلى ارتفاعها بما نسبته 25%.

- إدانتها لتواطؤ الدولة المخزنية مع لوبيات احتكار المواد الغذائية الذين استغلوا الجائحة والانتخابات لشن هجمات شرسة على القوة الشرائية للمواطنين، عبر سلسلة من الزيادات الصاروخية في مواد غذائية أساسية (دقيق، زيت، شاي، معجنات، قطنيات، زبدة...).

- تنديدها القوي لاستغلال الباطرونا للجائحة للمزيد من الهجوم على حقوق العمال، والمس بمكتسباتهم بتواطؤ مكشوف من الدولة التي لا تتدخل لحمايتهم، ولا تتخذ ما يلزم من التدابير للتخفيف من وطأتها على الفقراء والكادحين، وأكثر من ذلك نجدها هي أيضا تستغلها للمزيد من التضييق على حقوق الإنسان.

- تجديدها لموقفها المناهض للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، واستعدادها للانخراط في كل الخطوات النضالية الرامية إلى إسقاط التطبيع.

- إدانتها لمتابعة الرفيق "إسماعيل أمرار" بسبب نضاله النقابي، والرفيق "عبد الكبير قاشا" بسبب نضاله الحقوقي، ومطالبتها بإيقاف متابعتهما، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

- دعوتها لكل القوى الديمقراطية والحية والفعاليات المناضلة إلى توحيد الصفوف عبر :

* تشكيل لجان ومجالس شعبية ترابية للدفاع عن مطالب السكان، والتصدي للوبيات الفساد المعششة في جل الجماعات الترابية.

* تقوية الجبهة الاجتماعية وتحريكها للتصدي للهجمات التي تطال الحقوق والمكتسبات والقوة الشرائية للجماهير الشعبية، والرقي بها نحو جبهة للطبقات الشعبية تهدف إلى التخلص من المخزن بصفته العقبة الأساسية أمام التحرر من التبعية وبناء ديمقراطية شعبية .

* تقوية الجبهة ضد التطبيع لإسقاطه، ولدعم كفاح الشعب الفلسطيني البطل حتى نيل حريته واستقلاله الوطني.

النهج الديمقراطي بتازة يحيي الساكنة على مقاطعتها الواسعة لمهزلة 8 شتنبر

ويدعو الجماهير الشعبية بالإقليم إلى بناء مجالس شعبية للنضال الميداني والجماعي من أجل انتزاع مطالب الساكنة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والرياضية.

ويجدد التزامه بالمساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين للنضال من أجل البديل الوطني الشعبي ذو الافق الاشتراكي

تابعت الكتابة المحلية للنهج الديموقراطي بتازة مهزلة الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية ليوم 8 شتنبر 2021.

الانتخابات التي قاطعها النهج الديمقراطي، والتي عرفت كل أشكال الفساد والإفساد، بدء من هندسة وزارة الداخلية لها واعتماد ما سمى بالقاسم الانتخابي لبلقنة المشهد السياسي، مرورا إلى استعمال المال بشكل واسع في تشكيل اللوائح واستمالة الناخبين للتصويت وتشكيل مكاتب مجالس الجماعات الترابية...، وبتواطئ مكشوف للأطراف المشرفة على العملية، والحصيلة النهائية مجالس على المقاس بنفس الوجوه السابقة سواء على مستوى المجالس المحلية أو الجهوية أو التشريعية؛ واعتبارا للفساد المسبق لهذه المسرحية، فقد عبرت الجماهير الشعبية عن رفضها القاطع لها، وقاطعتها مقاطعة عارمة لافتقادها لأية مشروعية شعبية وديمقراطية، كما أزاحت اللثام عن كل رهانات الإصلاح السياسي من داخل المؤسسات الشكلية، التي تعمل على تمييع العمل السياسي الجاد وتبخسه وتنفر الشعب من الانخراط في متابعة الشأن العام المحلي والجهوي والوطني ...

وفي ظل هذا الوضع الذي أريد له أن يرجع بشعبنا عقودا إلى الوراء، فإن النهج الديمقراطي بتازة يعلن مايلي :

1 - يحيي عاليا الجماهير الشعبية على مقاطعتها الجماهيرية الواعية لما سمي بانتخابات 08 شتنبر 2021 ولما أفرزته من مجالس شكلية لتأثيث الواجهة...؛

2 - تثمينه لمواقف الأجهزة الوطنية، وإدانته لكل أشكال القمع والمنع والاعتقال التي طالت العديد من مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي خلال حملة الدعاية لمقاطعة الانتخابات.

3 - استهجانه لعبثية التحالفات التي عرفتها أغلبية المجالس القروية والحضرية والمجلس الإقليمي لتازة، والتي تؤكد بالملموس عدم الرهان الشعبي عليها باعتبارها مجالس منصبة من قبل مهندسي اللعبة السياسية، وبالتالي لن تتعدى مهامها ماهو مرسوم لها من طرف سلطات الوصاية.

4 - تأكيده على سدادة موقف المقاطعة المؤسسة على غياب دستور ديمقراطي بلورة وتنصيصا، وقوانين انتخابية تعطي سلطة التقرير والتنفيذ الحقيقية للأجهزة المنتخبة.

يؤكد التزامه التواجد في قلب كل نضالات الجماهير الشعبية الرافضة للظلم والحكرة الاجتماعيين، والمطالبة بالكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

5 - يدعو الجماهير الشعبية إلى النضال الجماعي والوحدوي، وإلى تشكيل مجالس الأحياء الشعبية كسلطة مضادة لهاته المجالس الصورية.

6 - يعبر عن التزامه النضالي بالمساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المعبر السياسي عن العمال والفلاحين والكادحين ضد الكتلة الطبقية السائدة وأحزابها المتنفذة.

7 - يدين بشدة الزيادات الصاروخية في العديد من المواد الاستهلاكية، والتي تشكل حربا طبقية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الفقيرة وعلى قوتها اليومي.

بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون يكون

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الناظور

الجمعية تدين زيارة وفد صهيوني

تلقى فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالناظور، باستهجان واستنكار شديدين تواجد وفد إسرائيلي بمدينة الناظور وزيارته لمجموعة من المرافق السياحية بالمدينة بعد استقباله من طرف مسؤولي وكالة مارتشيكا. وقد جندت السلطات الترابية والأمنية مختلف أجهزتها ومواردها لتوفير الحماية لهذا الوفد الصهيوني وسط تكتم كبير على الأهداف الحقيقية لهذه الزيارة التي تمثل استمرارية للمنحنى الخطير لمسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني على مختلف المستويات والميادين رغم رفض أغلبية الشعب المغربي لذلك.

ومن موقعنا كجزء من القوى المؤمنة بعدالة القضية الفلسطينية والرافضة لكل تطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب باعتباره حركة عنصرية

استعمارية معادية لحقوق الإنسان، فإن فرع الجمعية بالناظور يعبر عن:

1 - إدانته لزيارة هذا الوفد الإسرائيلي للناظور في محاولة يائسة لفرض الأمر الواقع على ساكنة الناظور التي عبرت غير ما مرة عن رفضها لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

2 - إدانته لانخراط مسؤولي وكالة مارتشيكا في هذا المسعى التطبيعي بمدخله السياحي ومحاولتها الإيحاء لساكنة الناظور بأن وراء هذه الزيارة منافع اقتصادية خيالية.

3 - استغرابه من هذا النهج التطبيعي لمسؤولي وكالة مارتشيكا في محاولة منهم للتغطية على فشل المشروع والتأخر الكبير الذي يعرفه، حيث ما زالت ساكنة الناظور تنتظر تحقيق الوعود المقدمة في إطاره منذ سنة 2008.

4 - دعمه لمقاومة وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرره الوطني وبناء دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعودة كافة اللاجئين.

5 - انخراطه في كل المبادرات النضالية المحلية المناهضة للتطبيع السياحي بالناظور ودعوته كافة الإطارات والفعاليات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني من أجل التعبير عن رفضها لكافة اشكال التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني.

حقوقيون يتضامنوا مع القيم الديني ابو علين

تتابع هيئة مساندة الريسوني والراضي ومنجب وكافة ضحايا انتهاك حرية التعبير بقلق كبير اعتقال القيم الديني السيد سعيد أبو علين والحكم عليه ابتدائيا بسنتين حبسا نافذا وغرامة 10000 درهم، في ظروف غابت عنها أدنى ضمانات المحاكمة العادلة ، وذلك انتقاما منه لمواقفه التي عبر عنها في العديد من الوقفات التي نظمتها فئة القيمين الدينيين بالمغرب تنديدا بما تعيشه من معاناة مادية ومعنوية.

إننا في هيئة مساندة الريسوني والراضي ومنجب وكافة ضحايا انتهاك حرية التعبير، إذ نشجب هذه الانتهاكات التي تطال هذه الفئة من المواطنين المغاربة، فإننا نستنكر بشدة هذا الاعتقال التعسفي للسيد سعيد أبو علين ونطالب السلطات المغربية بالإفراج الفوري عنه، وندعو الوزارة الوصية إلى الاستماع لمطالب هذه الفئة وتغليب منطق الحوار بدل القمع والترهيب.

تنغير

مسيرة نسائية تحتج ضد غلاء النقل

اختارت عشرات النساء من تودغى العليا، التابعة لإقليم تنغير، الاثنين، الخروج في مسيرة مشيا على الأقدام إلى عمالة إقليم تنغير، للتعبير عن احتجاجهن على غلاء تسعيرة النقل العمومي.

المسيرة السلمية، التي نظمت من طرف النساء من تودغى العليا، توقفت أمام مقر عمالة إقليم تنغير، حيث أكدت المشاركات أن غلاء تسعيرة النقل أمر يجب عدم السكوت عنه، خاصة مع فترة كورونا وغياب فرص العمل.

أزيلال

أسر تطالب بالعيش في بيئة سليمة بإقليم أزيلال

في جماعة أربعاء آيت أوقبلي الواقعة ضمن النفوذ الترابي لإقليم أزيلال، تتجرع مجموعة من الأسر مرارة العيش جراء المياه المستعملة التي تصب في قناة جرى إنجازها خلال الولاية الانتخابية السابقة على سطح الأرض لصرف مياه الأمطار، دون أخذ بعين الاعتبار تأثيراتها السلبية على القاطنين.

عمر أعلاصل، ناشط حقوقي من جماعة أربعاء أيت أوقبلي، قال إن "الوضع كارثي ومضر بالبيئة وبصحة القاطنين، وأغلب الأسر القاطنة بالحي متذمرة ومستاءة جدا، ومع ذلك يبدو أنه ليس هناك حل يلوح في الأفق على الأقل في الوقت الراهن.

وأضاف الناشط ذاته، أن المياه المستعملة أضحت تهدد بشكل خاص راحة الأطفال، خصوصا في فصل الصيف، جراء الروائح الكريهة وانتشار البعوض؛ ما يتسبب في أمراض التنفس والجلد، مشيرا إلى أن نداءات السكان المتضررين إلى الجهات المسؤولة لم تجد الآذان الصاغية.

وكشف المتحدث أن الجهات المعنية عالجت مشكل مياه الأمطار بمشكل أكثر خطورة، بعدما جرى إنجاز هذه القناة الصغيرة على سطح الأرض، قائلا: "لقد جرى إحداث هذا المشروع بعد سنوات من الانتظار، إلا أنه ولد بعيوب كثيرة؛ من ضمنها قربه من ثقب مائي للماء الصالح للشرب وافتقاره إلى التسييج والقناطر، ماقد يهدد الناشئة.

من جانبه، قال اخلف أبُودّا، أحد سكان المنطقة المعنية: "لقد أرهقتنا هذه الروائح الكريهة؛ ما جعلنا نخوض وقفات احتجاجية عديدة أمام مقر الجماعة من أجل إثارة انتباه المسؤولين، إلا أن واقع الحال لا يزال يشهد على هذه المعاناة التي نعتبرها وجها من أوجه الحكرة واللامبالاة"، قائلا بشكل ساخر: "هذا المشروع صناعة جديدة في الألفية الثالثة"

وأضاف أُبودّا أن جماعة أربعاء آيت أوقبلي أنفقت أموالا مهمة في هذا المشروع، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار تأثيراته الجانبية على السكان، وانعكاساته السلبية على الناشئة خاصة في فصل التساقطات؛ ما يستدعي من الساهرين على تدبير الشأن العام الإسراع بتغطيته على الأقل، لتفادي كل هذه الأضرار المحتملة.

وأشار المتحدث ذاتها إلى أن "السكان يتدخلون يوميا لتزيل الأوحال من القناة المذكورة من أمام المنازل حتى لا تنتشر الروائح الكريهة وتزداد أنواع الحشرات والبعوض، إلا أن الصمود أمام هذا الوضع لن يطول؛ ما يستدعي تدخل السلطات المختصة، لوقف هذا الجحيم وضمان حق السكان في العيش الكريم".

وأكد المواطن سالف الذكر أن السكان المتضررين بجماعة أربعاء آيت أوقبلي يعقدون آمالهم من أجل إيجاد حل لهذا المشكل البيئي على المجلس الجماعي الجديد، الذي جرى انتخابه خلال هذا الأسبوع تحت رئاسة رئيس جديد، مشددا على أن المجالس السابقة تعثرت كثيرا في تنزيل برامجها التنموية.

فعاليات نسائية تهيئ للقاء الدولي للمسيرة العالمية المقرر نهاية أكتوبر

تستعد حركة "المسيرة العالمية للنساء"، وهي أكبر شبكة نسوية شعبية مناهضة للذكورية والرأسمالية والصهيونية والامبريالية والاحتلال والعنصرية، لعقد لقائها الدولي الثاني عشر الشهر المقبل. وفي إطار الاستعداد لهذه المحطة النضالية الهامة، عقدت مختلف التنسيقيات الجهوية المشكلة لهذه الحركة، لقاءاتها التي خصص جزء منها للتداول حول مستجدات الوضع النسائي في كل بلد ومهام التنسيقيات الوطنية لهذه الشبكة. وفي هذا الإطار نظمت التنسيقية الجهوية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لقاءها الجهوي عن بعد يومي 29 غشت و4 شتنبر 2021. وتضم تنسيقيات المغرب والجزائر وتونس ولبنان وفلسطين والعراق والأردن وكردستان.

وتعد تنسيقية المغرب إحدى أقدم التنسيقيات الوطنية في العالم حيث تأسست مباشرة بعد تأسيس هذه الحركة في نهاية القرن الماضي بمبادرة من اتحاد العمل النسائي والاتحاد المغربي للشغل اللذين حضرا اللقاء التأسيسي بكندا. وكانت تنسيقية المغرب قد نظمت في إطار التحرك العالمي لسنة 2000، أول وأكبر مسيرة نسائية بالمغرب في 12 مارس 2000 بالرباط. كما حضرت ممثلاتها مع الوفد الذي نظم وقفة للمسيرة العالمية للنساء أمام مقر الأمم المتحدة يوم 17 أكتوبر 2000، لتقديم مطالبها للأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

وتتشكل تنسيقية المغرب الآن من أكثر من 15 تنظيما نسويا ومدنيا. ونظمت منذ اللقاء الدولي الأخير الذي حضرته ممثلتان عنها ببلباو في أكتوبر 2018، العديد من الأنشطة والندوات والوقفات والاحتجاجات، وأصدرت العديد من البيانات والتقارير، وساهمت عضواتها في الكثير من الندوات المنظمة من طرف هيآت أخرى، أو من طرف التنسيقية الجهوية، أو المدرسة النسوية التي شكلتها اللجنة الدولية. وخلال اللقاء الجهوي الأخير قدمت تقريرا مركزا عن وضعية النساء في المغرب في ظل الجائحة، تم نشره باللغتين العربية والفرنسية في موقع الحركة "كابير" capiremove.org، هذا نصه :

منذ أن سنت قوانين الطوارئ الصحية بسبب الجائحة في مارس 2020، عرفت أوضاع النساء بالمغرب ترديا كبيرا. وتلقين بشكل أشد وقع تبعات الأزمة الاقتصادية الخانقة الناتجة عنها. وعمقت التدابير المتخذة ضد الجائحة أوضاع الهشاشة والفقر وسط النساء التي يعانين منها أصلا.

لقد ساهمت الأزمة الصحية في فضح الانعكاسات الوخيمة لغياب اقتصاد وطني موجه لتلبية حاجيات الشعب. وكشفت عنف السياسات النيوليبرالية التي فرضها الحكام على البلاد منذ مطلع الثمانينات، والتي أدت إلى تفكيك القطاع العمومي، والاجهاز على الخدمات الاجتماعية، وتفاقم المديونية،

وتراكم الثروة لدى فئة جد قليلة من الأسر المهيمنة على الاقتصاد والمتحكمة في البلاد، وسيادة اقتصاد الريع، وتفشي الفساد الاقتصادي والسياسي في كل المجالات.

وأدت هذه السياسات إلى تعميق أوضاع الهشاشة وسط النساء، والزج بهن في براثن الفقر، وتسييد النظرة التحقيرية ضدهن، وتكريس مختلف أسباب العنف الذي يتعرضن له، وحرمتهن من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، من تعليم وصحة وسكن لائق، وشغل قار وكريم، وحماية اجتماعية. كما حرمتهن من الحقوق السياسية والمدنية كالمشاركة في مراكز القرار، والحماية من العنف، وحقهن في المساواة داخل الأسرة، وصون كرامتهن وحقهن في الأمومة المرغوب فيها.

ويسجل في العالم القروي غياب للتغطية الاجتماعية لدى النساء، وتفشي أزمة المياه الصالحة للشرب، وعدم كفاية الغذاء، والاستغلال البشع للعاملات الزراعيات والعاملات في الصناعة الغذائية، اللواتي كن أكثر عرضة للعدوى بسبب غياب تام لسبل الوقاية والتوعية وسطهن، وفرض اشتغالهن خلال الحجر الصحي لتمكين المدن من المنتوجات الفلاحية الأساسية.

وخلال الجائحة، كما هو الحال في العديد من بقاع العالم، تزايد العنف المسلط على النساء خاصة في المدن، وفقدت العديد منهن الشغل نظرا لتمركزهن في القطاع غير المنظم الذي تضرر بشكل كبير خلال الأزمة الاقتصادية الناتجة عن طريقة تدبير الدولة للجائحة، بينما تضاعفت المهام المنزلية غير المؤدى عنها التي فرضت عليهن بسبب توقف أغلب المرافق الاجتماعية، مما زاد من تردي أوضاعهن وتعميق هشاشتهن.

وفي مقابل هذه الأوضاع السيئة للنساء وصعوبة العيش، ورغم ثقل الفكر الذكوري المتخلف السائد في المجتمع، فقد كان للنساء دور كبير في مواجهة الجائحة من خلال مساهمتهن الفعالة كمهنيات الصحة، وفي إطار الحركات التضامنية في الأحياء خلال الحجر الصحي وفي حملات التوعية والمواكبة النفسية، كما تجندت الجمعيات النسائية ـ من ضمنها المنضوية في التنسيقية ـ لدعم النساء ضحايا العنف في شروط صعبة وفي خضم الحجر الصحي الذي فرض دون الأخذ بعين الاعتبار لحاجة النساء إلى مغادرة البيت حين تتعرضن فيه للعنف بل لخطر الموت أحيانا.

ومن جانب آخر احتلت النساء المقدمة في أغلب نضالات الفئات المقهورة في المجتمع التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، بما فيها خلال الجائحة. وتواجدن في الصفوف الأمامية للإضرابات التي خاضتها العديد من الفئات ضمنها مهنيو الصحة، وهيئة التدريس، كما تواجدن في مختلف الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المدن الصغيرة المهمشة.

وسجلت تنسيقية المسيرة العالمية للنساء بالمغرب مواكبتها المستمرة لنضالات النساء ضد سياسات التفقير والتحقير التي استهدفتهن، وساهمت في التعريف بالدور الذي يلعبنه ضمن النضالات الشعبية المناهضة للفساد والاستبداد في البلاد، كما ساهمت في العديد من المسيرات التضامنية مع النضالات الشعبية ضمنها تحركات من أجل الحرية للمعتقلين السياسيين، وتجمعات تضامنية مع الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات التطبيع الخيانية التي رمى النظام المغربي بنفسه في مستنقعها بشكل علني، متواطئا بذلك مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من طرف الاحتلال الصهيوني .

بنسليمان

ميلاد فرع جديد للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE

انعقد زوال اليوم الجمعة 24 شتنبر 2021 وفي أجواء ديمقراطية ومسؤولة، جمع عام تأسيسي لفرع الجامعة الوطنية للتعليم FNE / التوجه الديقراطي ببنسليمان ، تحت إشراف وتأطير الأستاذة أمينة سبيل الكاتبة الإقليمية، عضوة المجلس الوطني والمكتب الجهوي لهذا التنظيم النقابي رفقة الأستاذ بوعبيد الهجامي بصفته عضوا بالمجلس الوطني والمكتب الجهوي كذلك.

وقد استحضر المشاركون في هذا الجمع التأسيسي مستجدات الساحة التربوية في علاقتها بالأحداث السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها المغرب والتي تتسم بالتراجع عن مجموعة من المكتسبات والهجوم على الحريات وخاصة النقابية منها.

كما تم التطرق بهذه المناسبة إلى المشاكل التي أصبحت تعيشها المدرسة العمومية في ظل إصرار المسؤولين على نهج سياسة ضرب الوظيفة العمومية بإقرار نظام التعاقد وتفويض الخدمات لشركات المناولة، وفي ظل التدبير الارتجالي للشأن التعليمي، مما خلق أجواء مشحونة واحتقان غير مسبوق في أوساط الشغيلة.

وأمام هذا الوضع المأزوم، اعتبر الحاضرون أن التحديات تزداد أمام التنظيمات النقابية المطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بمزيد من التعبئة والنضال للدفاع عن المدرسة العمومية والتصدي للمخططات التي تستهدفها وتستهدف الحقوق الشغلية لرجال و نساء الأسرة التعليمية.

هذا وقد تمخض عن هذا الجمع العام، ميلاد فرع محلي جديد للجامعة الوطنية للتعليم FNE / التوجه الديمقراطي ببنسليمان ليعزز الدور و المهام التي يقوم بها فرع بوزنيقة ، حيث تم انتخاب أعضاء المكتب المسير وفق التشكيلة التالية :

الأستاذ رشيد جديد ، الكاتب العام للفرع المحلي

الأستاذة حفيظة باحسان، النائبة الأولى

الأستاذ عبد القادر وجيه، النائب الثاني

الأستاذ إدريس النجاوي، أمين المال

الأستاذ عزوز قدوري، نائب أمين المال

الأستاذ عبد لله عنتار، الكاتب الإداري

الأستاذ حميد حباري ، نائب الكاتب الإداري

الأساتذة : محمد اخريبش ، حمودة امعيط، أنس أداد ومحمد قادف مستشارون مكلفون بمهام.

وفي ختام هذا الجمع، تم تكليف المكتب المنتخب بقيادة الأستاذ رشيد جديد بتشكيل اللجن الوظيفية و إعداد برنامج العمل السنوي وعرضه على أنظار الجمع العام لمناضلات ومناضلي الفرع المحلي.

مستجدات الحالة الوبائية بالمغرب

عزيزة الرامي

يعيش العالم على وقع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي حيث أصيب أكثر من 230.9 مليون نسمة عالميا بينما وصل عدد الوفيات ما يناهز 4 ملايين و937712 وفاة.

في المقابل أعلنت منظمة الصحة العالمية إن هناك انخفاضا كبيرا في الحالات في منطقتين: انخفاض بنسبة 22 في المائة في الشرق الأوسط، وانخفاض بنسبة 16 في المائة في جنوب شرق آسيا، مشيرة إلى أن عدد الوفيات أقل بقليل من 60 ألف شخص في الأسبوع الماضي، بانخفاض نسبته 7 في المائة.

وقالت إنه بينما أبلغت منطقة جنوب شرق آسيا عن انخفاض بنسبة 30 في المائة في وفيات كورونا، سجلت منطقة غرب المحيط الهادئ زيادة بنسبة 7 في المائة، مشيرة إلى أن معظم حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا سجلت في الولايات المتحدة والهند وبريطانيا وتركيا والفلبين.

كما أكدت على ضرورة المساواة في توزيع اللقاح بين الدول للحصو على مناعة جماعية لكافة شعوب العالم إذ أن هذا التوزيع غير عادل و يخضع لمنطق جشع الدول الغنية إذ أنه في الوقت الذي تقدم دول الجرعة الثالثة لمواطنيها/تها فهناك دول لازالت تعاني نقص باللقاح لضمان تلقيح مواطنيها/تها و تم إعطاء أكثر من 5.7 مليار جرعة لقاح عالميا ولكن تم إعطاء 73 في المئة منها في 10 دول فقط.

تمديد حالة الطوارئ بالمغرب

وصل المغرب لما يناهز 1444 حالة إصابة و 30 حالة وفاة إذ أنه عرف ارتفاعا في حالات الوفيات رغم تدبدب حالات الاصابة و قد أعلنت الحكومة المغربية على تمديد حالة الطوارئ الصحية من 10 شتنبر إلى 31 أكتوبر المقبل ويعد تمديد حالة "الطوارئ الصحية" لمدة شهر و20 يوماً لأول مرة نظرا لأن تاريخ العاشر من شهر أكتوبر سيكون موعد افتتاح البرلمان المغربي، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها يوم 8 شتنبر 2021.

في نفس السياق أعلنت وزارة التربية الوطنية عن تأجيل انطلاق العام الدراسي الجديد إلى 10 أيلول/ سبتمبر، وأكدت أن تطور الوضع الوبائي هو أحد التحديات التي يتعين رفعها في أفق الدخول المدرسي والجامعي.

فيما يخص السفر خارج الحدود المغربية فقد مددت السلطات الكندية قرار تعليق الرحلات الجوية مع المغرب إلى غاية 29 أكتوبر، ما يعني أن العالقين في المغرب عليهم إما الانتظار إلى هذا التاريخ أو السفر عبر دولة أخرى بعد إجراء اختبار كوفيد19.

جدول : الوضع الوبائي بالمغرب بتاريخ 24 شتنبر2021

عدد الإصابات وتوزيعها حسب الجهات

	الحالات الجديدة	العدد الإجمالي
الحالات المؤكدة	1444	928571
الوفيات	30	14132
المتعافون	1818	897252
الحالات النشطة	17187	

تشير المعطيات الرسمية للحالة الوبائية بالمغرب لارتفاع بعدد الوفيات وانخفاظ نسبي الاصابات رغم تحقيق تقدم في عملية التلقيح حيث تم تسجيل 1444 حالة جديدة بتاريخ 24 شتنبر وتسجيل 30 حالة وفاة فيما لا يزال عد الحالات النشطة مرتفعا و قد بلغ 17187 و قد تم إجراء 18755 اختبارا أي بنسبة الحالات الايجابية تصل ل 7.7 في المئة.

انطلاقا من المعطيات نشير أن انخفاظ الاصابات يعود أساسا لانخفاظ عدد الاختبارات و التي تكون أغلبها غير مجانية حيث يبلغ ثمن إجراء الاختبار 400 درهم حسب بلاغ رسمي لوزارة الاقتصاد والمالية.

في العناية المركزة ، تم إدخال 1188 مريضًا إلى المستشفى ، بما في ذلك 59 تم إدخالهم حديثًا و 41 مريضا يخضعون للتنبيب الغازي وانخفض معدل إشغال أسرة العناية المركزة إلى 22.6٪.

المغرب واللقاح

تلقى المغرب ما لا يقل عن 50 مليون جرعة من

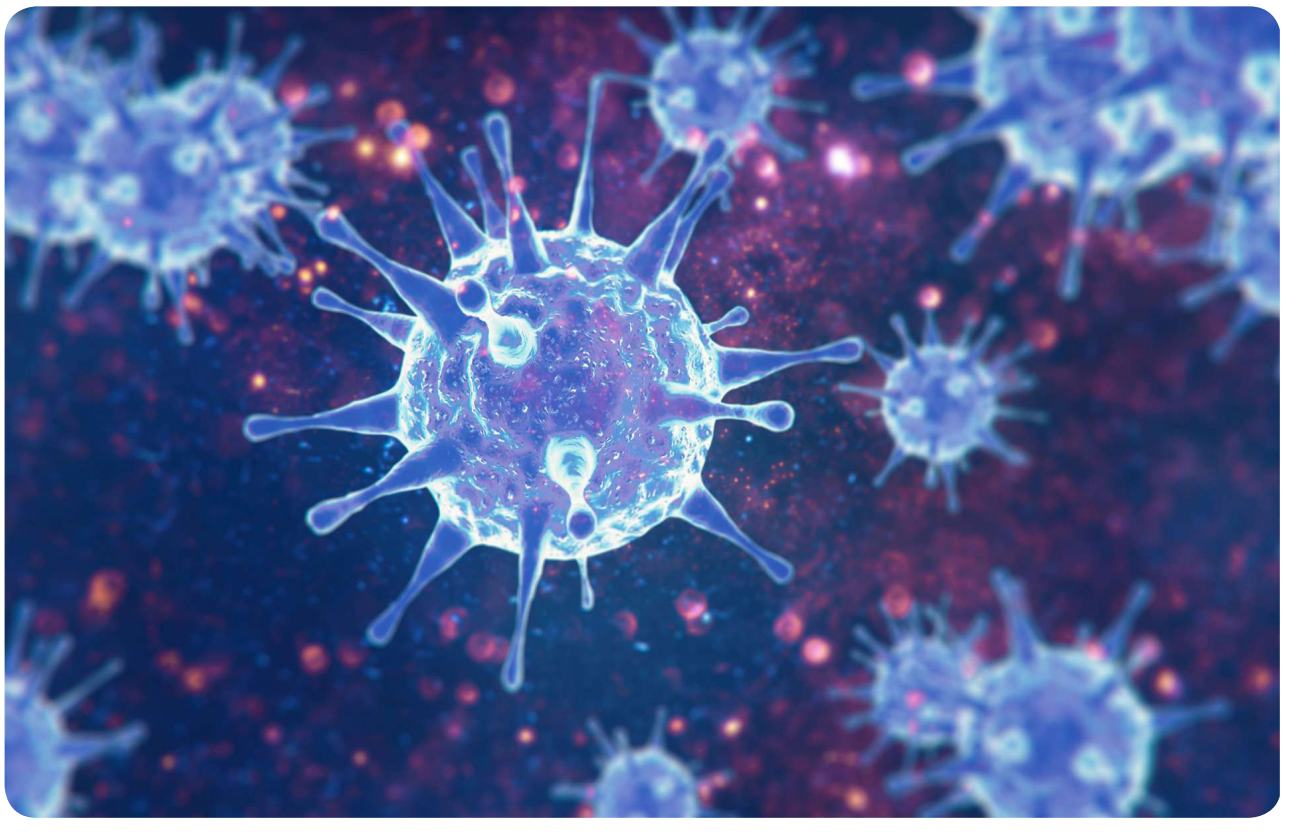

اللقاحات ضد Covid-19 بين جميع المختبرات حيث تلقى 50.136 مليون جرعة من اللقاحات بين يناير 2020 و 19 سبتمبر 2021 ، أي 5.7 مليون جرعة شهريًا. جرعات من مختبرات دولية مختلفة ، حيث أجاز المغرب 4 أنواع من اللقاحات: Sinopharm الصينية ، السويدية البريطانية Astrazeneca ، American Johnson & Johnson و Pfizer BioNTech الأمريكية الألمانية.

أكد لدكتور سعيد عفيف عضو اللجنة الفنية والعلمية للتلقيح أن المغرب تلقى 4 ملايين جرعة من لقاح سينوفارم بتاريخ 22 شتنبر 2021 وبهذا يكون المغرب قد تلقى 36.5 مليون جرعة من اللقاح الصيني وتجدر الإشارة أن تاريخ التسليم السابق إلى 16 شتنبر 2021 وشمل 5 ملايين وحدة مما يسمح باستكمال عملية تلقيح الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عامًا والذين لا يذهبون إلى المدرسة.

بالنسبة للقاح Astrazeneca ، تلقت المملكة 8.7 مليون جرعة من الهند ، الدولة المصنعة. لن يتم تسليم أي جرعات جديدة قريبًا ، حيث علقت الهند الاتفاقية بعد انتشار متغير "دلتا" في البلاد. مثل المغرب ، تتأثر جميع البلدان الأخرى الموقعة على اتفاقية توصيل لقاح Astrazeneca المبرمة في الهند بتعليقها.

كما تلقى المغرب 1.72 مليون جرعة من كوريا الجنوبية كجزء من برنامج COVAX الذي صمم لضمان الوصول العادل إلى التطعيم ضد Covid-19 في 200 دولة. يشترك في قيادة هذا البرنامج Gavi ، وائتلاف الابتكارات في التأهب للأوبئة (CEPI) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ؛ كما تم تسليم 300000 جرعة كجزء من نفس البرنامج.

وقد تلقى المغرب 500 ألف جرعة من لقاح جونسون آند جونسون ، لتصل الجرعات المسلمة للمغرب في إطار برنامج COVAX إلى ما يقرب من 2 مليون جرعة من أصل 4.46 مليون جرعة قدمتها المبادرة التي نفذتها منظمة الصحة العالمية ، من بين منظمات أخرى.

توصل المغرب إلى اتفاق مع المختبر الأمريكي الألماني فايزر بيو إن تك ، بهدف تلقي 10 ملايين جرعة من اللقاح بنهاية العام اعتبارًا من 19 شتنبر 2021، تلقت المغرب 4.6 مليون ، في انتظار 5.4 مليون مخطط لها بنهاية دجنبر 2021.

حتى الآن ، تلقى أكثر من 21.41 مليون شخص حقنة واحدة على الأقل وأكثر من 17.76 مليون لديهم جدول تطعيم كامل بحقنتين.

ملاحظات حول الوضع السياسي الراهن

عبد الواحد قنين

ما عرفته الحملة الانتخابية ليوم 8 شتنبر 2021 و ما خلفته من نتائج يشكل بدون شك إحدى المداخل الكفيلة بتمكين المتتبع من الوقوف على طبيعة النظام السياسي المغربي وعلى أهم سمات الوضع السياسي الجديد الذي نتج عن هذه المحطة سواء تعلق الأمر بعلاقات هدا النظام الخارجية مع الدوائر الامبريالية المعلومة او في علاقته بمكونات بنيته السياسية الداخلية سواء منها ما تعلق بالأحلاف او المعارضين من المندمجين في اللعبة السياسية والانتخابية.

النظام السياسي/ تكريس التبعية وتعميم الاستبداد

لقد بادر النظام الى ترسيم تطبيعه مع الكيان الصهيوني تحت رعاية أمريكية، فبعد ان ظلت العلاقات مع الكيان الصهيوني الاستعماري لعقود طويلة طي الكتمان و تمر أساسا عبر مجموعة من الاستثمارات الاقتصادية وتستفيد من دعم وخبرات الأجهزة الاستخباراتية ،أصبحت العلاقات السياسية والدبلوماسية تتم في واضحة النهار وتحضى بدعم " دولي " امبريالي خصوصا من لدن الامبريالية الأمريكية. ولاشك ان هدا التطور الأخير قد عزز من أواصر التبعية للرأسمال العالمي وزكى الموقع الاقليمي للنظام السياسي بالشكل الذي يخدم مسالة التغلغل الصهيو- أمريكي بالمنطقة . لقد أصبحت السمة المميزة للنظام المخزني هي الإمعان في خدمة أجندات الامبريالية والصهيونية بما يقتضيهذلك من فتح الباب على مصراعيه للمزيد من الخضوع للسياسات النيوليبرالية التي شكلت دوما وستشكل الآنكذلك وبالا على معيش الطبقات الشعبية وستمعن لامحالة في التجويع والتجهيل والتفقير.

وعلى مستوى آخر نجح النظام السياسي في تحويل مسالة الصحراء الغربية الى ما يشبه سيف ديموقليس, حيث أصبح موقف القوى الخارجية المختلفة من هذه المسالة شرطا في تحديد طبيعة العلاقة مع مختلف الأطراف, بل تحول في أكثر من مناسبة الى ما يشبه الابتزاز , ابتزاز مواقف المساندة والدعم ضدا على كل الأعراف والقوانين الدولية ذات الصلة. والمعروف تاريخيا ان الصراع الدائر في المنطقة كان دائما يكثف جملة العلاقات بين الأطراف المتصارعة وامتداداتها في المنطقة والساعية الى مد نفوذها والهيمنة على خيرات شعوبها. إلا ان المثير في المسألة هو حجم الخسارات التي خلفتها الدبلوماسيةالمخزنية في تعاطيها مع كل التطورات التي عرفها هدا الملف حيث لم تجن في نهاية المطاف سوى استعداء دول وازنة في المنطقة وتنمية شروط الأزمة السياسية معها. ويبدو ان المخزن أصبح يضع اشتراطاته أمام بعض القوى مستقويا في ذلك بتحالفاته مع الصهيونية والامبريالية الأمريكية. وبالنظر لهذه المستجدات يمكن الجزم بان علاقة النظام السياسي المخزني بالامبريالية عرفت تطورا أكبر من السابق وهو ما يرشح الأوضاع الداخلية الى المزيد من التأزيم والتدهور ينضاف الى ما كابده المغاربة لسنوات خلت في ظل حكومتي الحزب الإسلامي والتي سهلت أمام المخزن كل الفرص لتمرير إجراءاتهاللاشعبية: من إجهاز على ما تبقى من خدمات الى الاجهازعلى معيش وقوت المواطنين الى الإجهاز على كل الحريات.

انتخابات 8 شتنبر 2021 ووهم التغيير.

لقد شكلت انتخابات 8 شتنبر 2021 على المستوى الداخلي الحدث الأبرز في سياسة المخزن وفي علاقته بكافة الأحزابالإدارية منها والتاريخية وشكلت بكل المقاييس لحظة حاسمة بالنسبة له في أفقإعادةهيكلة الحقل السياسي وبناء مؤسساته وإعادة تدوير الأحزاب التي تخدم مشروعه الاستبدادي المخزني. لقد شكلت لحظة من لحظات دينامية سياسية طويلة لها ما قبلها ولها بنفس القدر امتدادات ومفاعيل على حياة المغاربة واهم من ذلك على طبيعة المشروع السياسي المخزني وعلى شروط ديمومته واستمراره. لقدأصبح من الواضح الآن بالنسبة للشعب المغربي كافة وخصوصا طبقاته الشعبية التي اكتوت بنار الغلاء والقهر والاستبداد ان هده المحطة مثلها مثل سابقاتها لا تحمل أي رهان بل الرهان كله للمخزن وتحالفه الطبقي ومؤسساته الأمنية والسياسية والاقتصادية من اجل إعادة بناء الحقل السياسي وضمان تأبيدهيمنته على الدولة وعلى المجتمع. لهدا السبب أيضا شكل تحدي المشاركة تحديا حقيقيا وهاجسا مؤرقا للمخزن وأحزابه.

لقد شرع في بناء الارضية القانونية و المؤسساتية لانتخابات شتنبر 2021 بطرح قضيتين حيويتين أماماالأحزاب الممثلة في البرلمان. قضيتي إلغاء العتبة والقاسم الانتخابي وهو الأمرالذي بدا لكل المتتبعين انه يتغيا تحقيق هدفين اثنين, الأول بلقنة المشهد السياسي بإشراك اكبر قدر من الأحزاب في حصد منافع الريع والثاني تقزيم الحزب الإسلامي المتورط في الحكومتين الأخيرتين وتحميله فاتورة الفشل الذريع وهو الحزب الذي تورط بسذاجة فائقة وانتهازية وجشع كبيرين في تمرير كل سياسات القهر الاجتماعي التي اقرها النظام المخزني والمملاة من طرف المؤسسات المالية العالمية والتي عمقت من جراح الطبقات الشعبية المغربية وفاقمت من أزمتها الاجتماعية. اما على مستوى التدبير فالمشرف الأول والمتحكم الفعلي في كل تفاصيل العملية ظل هو وزارة الداخلية، القلب النابض للمخزن،وما كان من إشراك باقي الفاعلين لا يعدو كونه در للرماد في العيون.فأم الوزارات لازالت هي المتحكم الوحيد في التقطيع الانتخابي، وقبول أو رفض الترشيحات، والتسجيل في اللوائح والإشراف على عملية التصويت، بما في ذلك تعيين مسؤولي مكاتب التصويت وضبط النتائج وإعلانها،الشيء الذي مكن هذه الجهة من الاستفراد بمحاضر التصويت والتقرير في تسليمها من عدمه إلى ممثلي الأحزاب وهو ما يطرح حول هده الانتخابات سؤال الصدقية والنزاهة ويطرح أكثر من علامة استفهام حول نتائجها. وعلى عكس توقعات المشاركين في هذه المسرحية من الأحزاب المحسوبة على صف اليسار فان هذه المحطة الانتخابيةلم تسجل أيمضاف ايجابي للشعب المغربي والذي زاده التدبير السيئ لجائحة كوفيدتأزما. كما عرفت الحملة كل أنواع الخروقات من استعمال مكثف للمال وشراء للذمم إلى سيادة الوعود والأضاليلوإشراك للصوص المال العام وبارونات المخدرات. مما يدل على أن الفساد والإفساد ليس أمرا عارضا وإنما يشكل شكلا من أشكال التدبير السياسي بالنسبة للمخزن وبالنسبة لأحزابهالإدارية. وقد يطرح هذا الأمر على بعض المشاركين من صف اليسار الذي دافع عن موقف المشاركة بإبرازه لهذه الدعوى، دعوى التصويت على النزاهة والاستقامة ونظافة اليد، ضرورة إعادة التفكير مليا في هذا التقدير. فالفساد في جوهره هو مفعول مؤسسات وأجهزة وليس مرتبطا بإراداتالأشخاص. من هنا ضرورة النظر إلى المخزن من زاوية تاريخية موضوعية وليس الارتكان إلى التفسيرات التبسيطية والأخلاقية وبالتالي السقوط في تضليلات نظرية قاتلة. على اليسار المشارك أن يتسلح بالنظرية اللازمة لاستخلاص ما يلزم من الدروس ودرء السقوط في مطبات قد تعرضه لطاحونة المخزن.

لقد أبان موقف المقاطعة الذي تبناه النهج الديمقراطي وانبرى لتفعيله مناضلات ومناضلوا النهج إعلاميا وميدانيا، أن المقاطعة العارمة التي عبر عنها الشعب المغربي لم تعد تلك المقاطعة العفوية أو السلبية أو ما يحلو للبعض تسميته بالعزوف وإنما أصبحت تحمل في طياتها بذور الوعي السياسي والطبقي المتنامي بلا جدوى المشاركة السياسية في عمليات انتخابية لاتحمل أي رهان حقيقي وما تنتجه من مجالس ومؤسسات لا يخدم سوى مصالح التحالف الطبقي السائد. كيف لانتخابات من هذا القبيل أن تخدم مصالح الطبقات الشعبية وهي التي شهدت حملتها زيادات حارقة في الأسعار تم تمريرها تحت جنح الظلام ؟

من الواضح إذن أن الوضع السياسي بالمغرب لم يعرف تحولاتتذكر من شانها بعث الأمل في أي تغيير. ان ما يقدم عليه النظام السياسي المغربي، الرأسمالي التبعي، من مشاريعوإجراءات لا تهدف في نهاية المطاف سوى إلى تكريس وتعميق طابع الاستبداد والتبعية. فالعملية الانتخابية برمتها لا تهدف إلا إلى إعادة هيكلة الحقل السياسي مع الحفاظ على توابثه التقليدية. وعندما نقول هيكلة الحقل السياسي فالمقصود هو إعادة ترتيب التحالف الطبقي المهيمن وعلى رأسه هده المرة البورجوازية الكومبرادورية في أفق بناء نظام اقتصادي رأسمالي تبعي وفتح الطريق لاندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق الشروط المستجدة من موقع التبعية طبعا.كماأن النظام استطاع وفي نفس الوقت التخلص من الحزب الإسلامي الذي استفاد من حراك 20 فبراير ونفذ إلى الحكومة بدعم من الامبريالية الأمريكية التي راهنت وقتها على القوى الإسلامية " المعتدلة " لتدبير المرحلة وقطع الطريق على فصائل اليسار وبالتالي تحقيق هدف الالتفاف على كل مطالب هذا الحراك، وبهذا المخزن يكون قد أغلق نهائيا قوس حركة 20 فبراير، على مستوى سياسي هذه المرة ، باستعادة المبادرة كليا وبسط نفوذه على كل الحقل السياسي.

وماذا عن اليسار ؟

ما شهدته الحملة من قمع وتعنيف اتجاه المقاطعين وما شهده موقف المقاطعة الذي دعا له النهج الديمقراطي من حصار وتجريم دليل على أن الطابع القمعي لجهاز المخزن هو من طبيعة النظام. وما كابده المغاربة من ويلات بتواطؤ من البيجيدي وحلفائه في الحكومة السابقة(إلغاء صندوق المقاصة، زيادات في الأسعارألهبت جيوب المواطنين،الإجهاز على الحقوق في الشغل والصحة والتعليم،إجراءاتأجهزت على مكاسب اجتماعية هامة كالتقاعد...بالإضافة إلى تصعيد القمع في حق الحراكات الشعبية واستمرار الاعتقالات والمحاكمات الصورية في حق كل المعارضين) مرشح بكل بساطة للتصعيد. فطالما أن المجتمع المغربي وطبقاته الشعبية لم تستطع بعد بناء تنظيماتها الذاتية ولجانها الشعبية لمقاومة السياسات التفقيرية للمخزن وبناء جبهة مقاومة حقيقية سيكون من الصعب تصور أي تطور ايجابي يخدم الملايين من المغاربة الذين يتطلعون الى التغيير الحقيقي.أماأن يعول البعض على ما يمكن ان تفرزه الانتخابات من مؤسسات وبرامج فسيكون بكل بساطة كمن يجري وراء السراب. الحكومة المقبلة هي بالضرورة حكومة طبقية مصطفة بشكل جلي مع النظام السياسي الحاكم ،التبعي الاستبدادي،وبرنامجها هو برنامج المخزن المعلن عنه سلفا " النموذج التنموي الجديد" و "مشروع الحماية الاجتماعية"وغيره.واضحإذن أن الوضع السياسي الحالي لا يقدم أي معطى جديد يبعث الأملفي أي تطور ايجابي بالنسبة للشعب المغربي وعلى اليسار وخصوصا المشارك في الانتخابات – المهزلة ان يعي ان النضال الشعبي الجماهيري وحده قادر على قلب موازين القوى وان التغيير من داخل طاحونة المخزن لن ينتج إلا الهشيم وان الاصطفاف الى جانب الشعب ودعم معاركه هو وحده الكفيل بإحداث التغيير المطلوب.

التنظيمات الذاتية المستقلة للعمال والكادحين مدخل أساسي للتغيير المنشود

يأخذ الصراع الاجتماعي في المغرب أشكالا متقدمة في النضال الجماهيري العام،وقد تصاعدت هذه النضالات وتوسعت في مختلف المناطق الحضرية والقروية في المحيط كما في المركز والمدن الكبرى.ان تنوع الفئات المعنية بالمطالب الاحتجاجية موضوع الاحتجاجات الشعبية،يؤكد احتداد الصراع وارتفاع منسوب الوعي بالحاجيات الملحة للحياة الكريمة.هذا ما تعبر عنه مجموع الأدبيات السياسية لليسار الماركسي بالتوجه نحو بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير للدفاع عن المطالب والتنظيم من أجل الوصول الى تحقيقها.ما المقصود بهذه"التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير،أي مضمون سياسي واجتماعي لهذه الدينامية المجتمعية؟ما العلاقة القائمة بينها وبين النضال العام من أجل التغيير؟وما الفرص المتاحة لتحقيق هذا البناء الهام ضمن مشروع بناء جبهة الطبقات الشعبية للتخلص من المخزن وبناء مجتمع الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية؟ذلك ما سوف تتدارسه جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد من خلال موضوعات تحاول تفكيك هذه الدينامية وفق الشروط الذاتية والموضوعية القائمة في المرحلة.

التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير: ملاحظات نظرية

جمال براجع

مفهوم التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير من المفاهيم التي بلورها الفكر الماركسي في اجتهاداته النظرية للإجابة على إشكالية تأطير وتنظيم المقاومة والنضال الجماهيري. وتعرف أيضا بأدوات الدفاع الذاتي للجماهير والتي تبدعها في صراعها للدفاع عن مصالحها ومطالبها أو لمواجهة التحديات التي تعترضها وتنظيم صفوفها من اجل ذلك.وهو مفهوم غني ومتطور بغنى وتطور الصراع الطبقي،ويشكل معيارا إجرائيا لقياس مدى تطور الصراع الطبقي ولمستوى تقدم النضال الديمقراطي الجماهيري.مما يعني أن استيعاب هذا المفهوم نظريا لن يتم إلا بارتباط بالممارسة النضالية للجماهير وما تطرحه من إشكالات نظرية وعملية سنثير ملاحظات بشانها في هذا المقال.

1 - في ضرورة وأهمية التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير:

في سيرورة صراعها من اجل تحسين وتغيير شروط حياتها نحو الأفضل ومقاومة أعدائها الطبقيين المسئولين عن هذا الواقع تبني الجماهير أدوات ووسائل لتنظيم صفوفها لخوض هذا الصراع.إن بناء هذه التنظيمات الذاتية المستقلة يندرج ضمن النضال الديمقراطي الذي تخوضه الجماهير لتحسين أوضاعها الاجتماعية والديمقراطية.وبالتالي فهدفها ليس التغيير الثوري لان ذلك من مهام الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين بل هو المساهمة في تحقيق التراكم الضروري للتغيير الثوري وفي علاقة جدلية معه.فلا يمكن تصور أي فعل ثوري خارج نضالات الجماهير.

فالتنظيمات الذاتية المستقلة هي بمثابة مدارس تتعلم فيها وعبرها الجماهير وتتمرس على النضال والتنظيم والديمقراطية في التدبير والتقرير واكتساب الخبرات والوعي بتناقضات الواقع، من هم أصدقاؤها ومن هم أعداءها؟ واكتشاف إمكانياتها وقدراتها الذاتية وتعلم كيفية توظيفها بشكل مناسب مستفيدة من هفوات وأخطاء الممارسة.

2 - التنظيمات الذاتية المستقلة من إبداع الجماهير:

في خضم الصراع الذي تخوضه الجماهير تبدع أشكال وأدوات التنظيم الملائمة لأوضاعها الذاتية وطبيعة أهدافها وللشروط الموضوعية للصراع.مما يجعل هذه الأدوات خاضعة للتطور والتعديل والملائمة حسب تطورات الصراع.ومن هنا نلاحظ ذلك التنوع الكبير الذي تحبل به الساحة النضالية للجماهير.

وإذا كان بناء التنظيمات الجماهيرية غالبا ما يتم بكيفية فوقية من طرف النخبة السياسية أو النقابية والحقوقية اليسارية كالنقابات والجمعيات الحقوقية والثقافية والاجتماعية مما كان يساهم في فقدان تلك التنظيمات استقلاليتها فتصبح بمثابة اذرع للأحزاب المتحكمة في قيادتها تضغط بواسطتها لخدمة مصالحها. لكنه بعد اندلاع حركة 20 فبراير سيقع تحول مهم اذ أصبحت الجماهير تبادر بنفسها لبناء تنظيماتها لخوض الصراع انطلاقا من مواقعها الجغرافية والقطاعية والاجتماعية والفئوية وغيرها.وقد ساهم تراجع الخوف في تطور الوعي الشعبي وانخراط الشباب والنساء في النضال وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأزمة الحريات العامة في تنامي وتصاعد نضالات مختلف الطبقات والفئات الشعبية

وانفجار حركات احتجاجية و حراكات شعبية قوية في الريف وجرادة وبني تجيت وبوعرفة والفنيدق ... مما سمح ببناء أشكال تنظيمية قاعدية متنوعة من لجان شعبية وظيفية وتنسيقيات فئوية وتجمعات في الساحات العمومية... إن ضعف اليسار ومحدودية انخراطه في هذه النضالات والحراكات افقدها الاستفادة من خبراته وتجاربه وأفكاره، وساهم في طغيان نوع من العفوية والتجريبية والاندفاعية والفهم الضيق للنضال والتنظيم.

3 - في ضرورة التمفصل بين بناء التنظيمات المستقلة للجماهير مع سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية

تندرج سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير في إطار السيرورات الأربع التي يناضل النهج الديمقراطي من اجلها وعلى الخصوص سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن مقولة بناء الحزب الثوري تحت نيران العدو لا يمكن النظر اليها إلا من زاوية انخراط الماركسيين/ات في معمعان الصراع الطبقي إلى جانب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في نضالاتها ومساعدتها على بناء تنظيماتها لخوض هذا الصراع. وفي خضم هذا الصراع المرير والطويل تتحقق التراكمات الضرورية للحركة الثورية ويتصلب عود الجماهير بالانتصارات والنكسات وتفرز الطاقات والطلائع الثورية الواعية والمتقدمة في الحركة العمالية والجماهيرية التي تغذي شرايين الحزب مما يساعده على التجدر أكثر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين ونشر الفكر الثوري وسطها.

كما انه لا يمكن تصور نجاح سيرورة بناء وتطور التنظيمات الذاتية للجماهير بمعزل عن سيرورة بناء حزب ط ع ع ك وقيادته السياسية باعتباره هيئة أركان الطبقة العاملة وحلفاءها لخوض الصراع الطبقي للقضاء على البرجوازية ونظامها الرأسمالي.بمعنى إن الحزب هو المنظم والقائد السياسي لهذا الصراع . وهو الذي يعطيه بعده الاستراتيجي من خلال الحسم في السلطة السياسية وفرض السلطة البديلة سلطة الطبقة العاملة وحلفاءها باعتبارها الطبقة الثورية المؤهلة تاريخيا للقضاء على البرجوازية وبناء الاشتراكية في أفق الشيوعية.

ويؤدي التقدم في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وسيرورة بناء وتقوية التنظيمات الذاتية للجماهير حتما إلى التقدم في سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية إذ يضمن لها ذلك ركيزتها الأساسية وهي الجماهير المنظمة الواعية والمستعدة والقيادة السياسية التي تقودها في انجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وجعله منفتحا على الأفق الاشتراكي.

4 - في استقلالية التنظيمات الذاتية للجماهير:

من المنظور الماركسي فان العلاقة بين الحزب البروليتاري والتنظيمات الذاتية للجماهير هي علاقة جدلية وليست علاقة تبعية وإلحاق أو علاقة انفصال واستقلال مطلق. وهو ما تمت الإشارة إليه سابقا. ولنجاح الثورة وتحقيق أهدافها لا بد من احترام استقلالية التنظيمات الجماهيرية لما لها من دور في ممارسة سلطة رقابية عمالية وشعبية على الحزب والدولة بعد الثورة لتجاوز الأخطاء التي وقعت فيها التجارب الاشتراكية المطبقة ومنها تشكل برجوازية بروقراطية من داخل قيادة الحزب والدولة والتي لعبت والدور الأساسي في فشل تلك التجارب.

وفي نفس الوقت لا ينبغي فهم الاستقلالية على أنها مطلقة. فالتنظيمات الذاتية للجماهير تخضع لتأثير الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة سواء الإصلاحية التي تحد من أفقها ضمن النظام الرأسمالي السائد أو الفوضوية التي تحملها ادوار الحزب الثوري. وبالتالي فهي بدورها مجال للصراع يجب على حزب ط ع ع ك أن يخوضه عبر مناضليه/ته داخل هذه التنظيمات أو عبر أدواته لمواجهة ذلك التأثير البرجوازي وتوجيهها لتجاوزه وربط نضالها الديمقراطي الإصلاحي بالنضال من اجل التغيير الثوري.

خلاصة

إن نجاح السيروات الثورية ببلادنا يتطلب الاجتهاد النظري المتواصل لمعالجة القضايا والإشكالات التي تواجه الممارسة العملية والتقييم النقدي لهذه الممارسة بما يساهم في تطويرها بما يخدم أهداف التغيير الثوري بالاستفادة من تجارب الشعب المغربي وتجارب الشعوب الأخرى وهو ما تساعد عليه سيرورة بناء الأممية الماركسية.

أي بديل سياسي وترابي بعد انتخابات 8 شتنبر؟

حسن الصعيب

لأول مرة في تاريخ الانتخابات بالمغرب تجتمع ثلاثة خصائص نوعية، أولها عقد الانتخابات المحلية والجهوية والبرلمانية في وقت واحد للرفع من نسبة المشاركة والنفخ فيها، ثاني هذه الخصائص التفوق في رسم خريطة سياسية في مطبخ وزارة الداخلية على مقاس الأحزاب السياسية الممثلة للكتلة الطبقية السائدة، لتجاوز إكراهات الانتخابات السابقة، والحسم النهائي مع حزب البيجيدي، بغض النظر عن استشراء

الفساد المالي والإداري، ثم زواج المال والسلطة كنتيجة سياسية صافية، تحقق الانسجام التام بين الاستبداد والاحتكار، كما تضع حدا لعدم إشراك أي تمثيل لأحزاب سياسية خارج مكونات الطبقات السائدة.

إذن فالنتيجة المنطقية لهكذا انتخابات هو ترجمة المقولة الماركسية الكلاسيكية " لا تعبر الدولة إلا على مصالح الطبقات السائدة، ومن يقف ضدها ترميه في طاحونة القمع"، وفي هذا السياق، ستكون المرحلة القادمة شديدة العنف في ترجمة برنامج اجتماعي واقتصادي ليبرالي متوحش، من خلال فرض إيقاع سياسي سريع للحيلولة دون استجماع الأنفاس وبلورة مشاريع معارك في الشارع.

إن هذا الاستقطاب السياسي الجديد، قد حول الدولة ومنظومتها السياسية ومجموع الأحزاب السياسية الملتفة حولها إلى قطب سياسي متجانس يترجم أهداف وبرامج الطبقات السائدة، لكنه في ذات الوقت أفرز قطباسياسيا آخر خارج منظومة الحكم القائمة، ويتشكل من عموم المضطهدين والمهمشين، هو من سيتصدر النضالات في قادم الأيام،لهذا السبب الرئيسي سيكون أكبر عائق أمام ترجمة برنامج الدولة هو ولادة مقاومة شعبية بأدوات وأشكال للنضال جديدة.

تأسيس المجالس الشعبية هو البديل السياسي والترابي

شكل تزوير نتائج الانتخابات الأخيرة وعدم مراهنة الجماهير الشعبية على جدواها وشرعية المؤسسات المنبثقة عنها، واستمرار تفاقم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية في ظل جائحة كورونا.. شكل تدمرا واسعا في صفوفها الذي ترجم عمليا من خلال مقاطعة العملية الانتخابية ككل، إما بشكل واع أو بشكل عفوي، غير أن تحويل هذا الوعي من مستواه الحسي إلى مستواه العقلي، يتطلب توفير مجالات تصريف الوعي السياسي الجدير بملامسة كافة جوانب الشأن المحلي برؤية سياسية نقدية وشمولية، وفي ذات الوقت استثمار الحيز الجغرافي يسمح بإبداع مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية، عبر عدة أشكال تنظيمية تكون مرنة وتتسع لمختلف الفئات الشعبية التي لها مصلحة عليا في الدفاع عن مطالبها الديمقراطية والمشروعة.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، فالتجربة أكدت أن الخلاص من نظام المخزن ينطلق من بلورة بديل سياسي وترابي خارج المواصفات والإجراءات السياسية والتدبيرية والدستورية المرتبطة بالعملية الانتخابية ككل، مادامت تكرس منذ أزيد من خمسة عقود سلطة الطبقات السائدة، وتزيد في استمرار واقع الفقر والقمع والاستبداد. هذا البديل يجب أن يرتكز على الدور الكبير لمجالس الأحياء الشعبية، على قاعدة برنامج نضالي، ينتقد البرنامج الرسمي، ويناضل ضده، في أفق تحقيق مكتسبات شعبية، واستثمارها من أجل رفع الوعي الطبقي لعموم الشغالين والكادحين، من أجل الانتظام في تنظيمات ذاتية مستقلة، تكون هي المدخل الأساسي للتغيير المنشود، وتضع حدا لشروط إجراء الانتخابات المقبلة بالشكل المخزني.

> إن إرادة تجاوز العراقيل والمثبطات والإكراهات التي تفرضها تحولات المرحلة، تستدعي انفتاحا كبيرا على الطاقات الثورية التي يزخر بها شعبنا، والاستفادة القصوى من اجتهادات المثقفين الديمقراطيين والتنويريين، وتجاوز الحلقية بين أعضاء العائلة اليسارية، وعدم الانخراط في جبهات للصراع التي لا فائدة من ورائها

خلال هذه الصيرورة من بناء المجالس الشعبية كوعاء تنظيمي، حيث تتحول إلى سلطة شعبية بديلة على قاعدة النضال على برنامج اجتماعي تحرري ، سوف يتطلب هذا البناء تدرجا في التعبئة والتحسيس مع الساكنة، يتماشى مع مستوى استعداداتها في النضال والتحرك الميداني، مع إشراكها في بلورة المبادرات وصياغة الخطط وتنفيذ القرارات المتفق عليها، وحيث أن خصوما من أنواع مختلفة سوف تحاول اختراق هذه العملية في بدايتها، فهناك احتمال كبير لبروز تناقضات عميقة، تعكس مخاضا في الولادة وفرزا حقيقيا في التمييز بين الصديق والعدو وفي ضبط التحالفات المبدئية من التحالفات غير مبدئية أو الهشة كما ستبرز أيضا محاولات امتصاص الطاقة الثورية العفوية من هذا البناء الجنيني، قبل أن ينطلق بسبب كل هذه الإكراهات الموضوعية والذاتية، وانطلاقا من التجارب المجهضة، فالطريق السليم هو استحضار هذا الواقع والوعي به في أية خطوة تؤسس لتجربة سياسية وترابية جديدتين.

تؤكد تجارب الانتفاض الشعبي خلال العقود السالفة في الحيز الجغرافي المديني، أن عوامل إجهاضها تكمن في سيطرة الوعي العفوي على قيادتها الميدانية وعدم امتلاكها الأدوات الفكرية والسياسية لرسم الطريق الثوري نحو التحرر الاجتماعي، من هنا فعنصر تنظيم تلك القيادات الميدانية هو من صميم الدور المنوط بالحزب الثوري، لكن إنجاح عملية التلاحم بين طلائع الحزب الثوري أو البروليتاري والقيادات الميدانية التي يفرزها الحراك الشعبي، ليست بالعملية الهينة، لأن شروط توفر هذا التلاحم يعيقها غياب انغراس أطر الحزب الثوري في التربة الاجتماعية، و هشاشتها في توطيد علاقات اجتماعية متقدمة، ولا شك أن تجاوز هذه المثبطات من كلا الجانبين، تحتاج إلى إعادة التربية الإيديولوجية والسياسية، في خضم تطور دينامية الصراع الطبقي.

إن إرادة تجاوز العراقيل والمثبطات والإكراهات التي تفرضها تحولات المرحلة، تستدعي انفتاحا كبيرا على الطاقات الثورية التي يزخر بها شعبنا، والاستفادة القصوى من اجتهادات المثقفين الديمقراطيين والتنويريين، وتجاوز الحلقية بين أعضاء العائلة اليسارية، وعدم الانخراط في جبهات للصراع التي لا فائدة من ورائها، إن كانت لا تصوب أسلحتها نحو العدو الرئيسي، فضلا عن التحلي بروح المسؤولية والتواضع في إنجاز المهام، ونسج علاقات التضامن الاجتماعي مع مختلف ضحايا السياسات التفقيرية والقمعية، ودعم المجتمع المدني النظيف، وإشراك نصف المجتمع – النساء - في كل عملية سياسية، من أجل إشاعة قيم الديمقراطية المباشرة في النقاش العمومي وفي تدبير الشأن المحلي.

إن إسناد هذا المجهود الفكري والسياسي في التأسيس الطموح لسلطة الشعب، عبر الانخراط الواسع في تأسيس المجالس الشعبية كهياكل موازية لسلطة المخزن، ومراقبة لتدبير الشأن المحلي، ومشاركة في صياغة العرائض والمطالب والمقترحات البديلة، من شأنه تغيير العلاقة التبعية بين الحاكم والمحكوم، مما ستترتب عنه جملة من المعطيات الجديدة كالزيادة في منسوب الوعي الديمقراطي وعدم القبول بأنصاف الحلول، والقدرة على التفاوض، من أجل المصلحة العليا للشعب، وهذا لعمري سيساهم لا محالة في تغيير موازين القوى، واستعادة حيوية اليسار لاكتسابه مكانة مرموقة في المجتمع، ثم التقدم بتوأدة نحو التخلص من المخزن باعتباره العقبة الرئيسية أمام بناء دولة ومجتمع ديمقراطيين.

من سيرورات التغيير الديمقراطي الشعبي : أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية

إ.ح

تبرهن الساحة السياسية في المغرب رغم كل المساحيق والتلاوين أن الصراع السياسي في البلاد كما هو في كل بقاع الأرض هو صراع طبقي في نهاية المطاف ، فلا التعددية الحزبية الصورية قادرة اليوم على إخفاء ذلك ، ولا تزوير الإرادة الشعبية قادرة على إخفاء الديكتاتورية الطبقية في صورة ديمقراطية الواجهة وانتخاباتها الفاسدة.

لقد وصلت الدورة السياسية إلى ذروتها بعد انكشاف الطبيعة التآمرية ضد المشروع الديمقراطي من طرف "المسلسل الديمقراطي" / الديمقراطية المخزنية ، ومحاولة تجويف القوى الديمقراطية من الداخل بعد العجز عن تنحيتها بالمواجهة المباشرة وبالقمع المختلف الأنواع والمستويات وخاصة بشراء الأشخاص والمواقف.

السؤال الذي يبقى يؤرق الجميع هو لماذا لا يحدث التغيير المطلوب (الإصلاحي أو الثوري) رغم التضحيات الجسيمة لشعبنا من انتفاضات وهبات شعبية وحراكات وتظاهرات فئوية كثيرة تملأ الساحات طيلة ستة عقود ؟ وماذا كلما راهن جزء من الشعب على الانتخابات كأسلوب للتغيير إلا وراكم المزيد من الخيبات لدرجة اليأس بل لدرجة تحولت فيها الانتخابات إلى كرنفال وسوق للبيع والشراء في ضمائر الناس وأصواتهم ، وأصبحت السلطة نفسها تراهن من خلال دكاكينها السياسية على توظيف المال في التزكيات والتصويت لكي تربح رفع نسبة المشاركة في "اللعبة" المكشوفة . وما انتخابات 8 شتنبر إلا برهان آخر على استحالة أي رهان على إصلاح المؤسسات المخزنية من الداخل.

ليست المسألة خاصة ببلادنا أو بطبيعة "الشعب المتخلف" كما تردد أطروحات فكرية وسياسية إما صراحة أو ضمنيا للتنصل من مهامها النضالية ، فنفس خصائص الوضع العامة نجدها في كل الدول العربية والمغاربية رغم اختلاف تجاربها السياسية ، فالنضالات الجماهيرية موجودة و إن بصيغ مختلفة لكن التغيير الجذري المطلوب لا يحدث و إن حدث فإنه يراكم المزيد من الخيبات و الإحباط ، نفس الشيء نجده في بلدان أمريكا اللاتينية نفسها حيث الحضور اليساري وسط الشعب يتميز بالقوة التي توصل أحيانا الاشتراكيين و الشيوعيين إلى السلطة ، ثم سرعان ما يعود اليمين و القوى المضادة للثورة إلى السلطة من جديد لتكريس أفضع السياسات التبعية للرأسمال الأمريكي وأفضع السياسات النيوليبرالية عاصفة بأهم المكتسبات الاجتماعية المتراكمة.

لقد استطاعت المؤسسات الأكاديمية والإعلامية والسياسية في البلدان الغربية أن تفرخ العديد من أشكال التنظير لموت الماركسية والفكر الشيوعي ، كما استطاع الفكر البورجوازي أن يخترق التنظيرات الماركسية ويحرفها عن المقولات الماركسية التأسيسية كمركزية الصراع الطبقي وأهمية التنظيم الطبقي (الحزب والنقابة) وأهمية تنظيم أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية (المجالس الشعبية للعمال والفلاحين ...وعموم الكادحين) وهي مفاهيم لينينية في الاساس ، تشكل في مجموعها نظيمة ديالكتيكية لخوض الصراع الطبقي كصراع سياسي (يكثفه ويقوده سياسيا وتنظيميا الحزب البروليتاري) وليس فقط كصراع اجتماعي مفكك الأوصال ، بل يتكثف في مشروع مجتمعي بديل يشمل جميع مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا ، و ينبني على أرضية فكرية وسياسية تقوم على أساس أن المجمع البديل و فلسفته يبدأ بناؤه في المجتمع الحالي القائم.

> لقد وصلت الدورة السياسية إلى ذروتها بعد انكشاف الطبيعة التآمرية ضد المشروع الديمقراطي من طرف "المسلسل الديمقراطي" / الديمقراطية المخزنية ، ومحاولة تجويف القوى الديمقراطية من الداخل بعد العجز عن تنحيتها بالمواجهة المباشرة وبالقمع المختلف الأنواع والمستويات وخاصة بشراء الأشخاص والمواقف

فإذا كان مفهوم الحزب الطبقي القائد السياسي للتركيبة التنظيمية للجماهير الشعبية المعقدة يكثف الصراع ويقوده إلى الهدف الاستراتيجي : التغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية ثم شيوعية . فإن أدوات الدفاع الذاتي للجماهير تشكل صمام أمان بالقدر الذي يشكل تيرموتر الوعي الطبقي كوعي منظم بالقدر الذي يعكس كذلك الديمقراطية المباشرة الفعلية للجماهير للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وتحصينها من الهجوم والاختراق من الأيديولوجيا البورجوازية في شكلها الليبرالي التبعي أو حتى في شكلها القروسطي المتجدد . ومن كل أشكال التحريفية المنفلتة الرافضة للتنظيم الطبقي المركزي والمراهنة على الحركات العفوية أو على "المجتمع المدني" بالمفهوم البورجوازي النخبوي المائع.

إن سؤال التغيير الديمقراطي الشعبي يطرح أسئلة فرعية ، من يغير ؟ وكيف التغيير ؟ بعبارة الماركسيين ما هي أداة التغيير ؟ وما هي الاستراتيجية والتكتيك الملائمين للتغيير ؟ وإذا كان المنهج الماركسي-اللينيني يطرح علينا هذه المهام في إطار سيرورات للنضال متمفصلة مستوحية من التجارب التاريخية والنضالية للشعوب وللطبقة العاملة ، ومن التنظيرات الثورية للتغيير ، فإن تجارب التغيير في عالمنا العربي والمغاربي و لو منذ 2011 فقط (حركات الشعب يريد) بينت بأن خروج الملايين من الجماهير الشعبية إلى الشوارع رافعة شعار "إرحل" لأنظمة الاستبداد والفساد غير كاف لإحداث التغيير الشعبي المنشود ، وأن أدوات التغيير في حاجة إلى نقد دائما .

إن سيرورات الصراع الطبقي تتطلب أدوات للتغيير يمكن تكثيفها في أربع سيرورات :

الأولى : هي بناء الحزب البروليتاري القائد السياسي للصراع الطبقي ضد التبعية ومن أجل الديمقراطية الشعبية.

الثانية : هي بناء و تقوية أدوات الدفاع الذاتي الجماهيري

الثالثة : هي توحيد نضالات الجماهير في جبهة متينة للطبقات الشعبية

الرابعة : هي التضامن الأممي المطلوب فكريا وسياسيا وتنظيميا لدعم نضالات الشعوب والطبقة العاملة في كل مكان من العالم لمواجهة الرأسمالية الجاثمة وأساليب الاستغلال و الكولونيالية المتجددة والمتضامنة فيما بينها.

في هذا المقال سنتناول موضوعة أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية ودورها في الصراع الطبقي الضاري و مدى تمفصلها مع دور الحزب الثوري و الخصائص المميزة لها.

تعتبر أدوات الدفاع الذاتي كل الأدوات التنظيمية التي تبدعها الجماهير في سيرورة صراعها الطبقي التاريخي الضاري ضد الاستغلال الطبقي للرأسمالية و ضد أنظمتها وفي مقدمة هذه الأدوات :

- **الحركة النقابية الديمقراطية التقدمية الموحدة** : تعتبر النقابة تنظيم يجمع العمال للدفاع عن حقوقهم من أجل تحسين شروط الاستغلال ، ولتوفير القوة لهذا التنظيم يجب أن يرتكز على مجموعة من المبادئ وفي مقدمتها الدفاع عن الوحدة النضالية والتنظيمية للحركة العمالية

تتمة ص 10

الاجتهاد المنفتح على المجتمع المتحرر

التيتي الحبيب

قدمت قناة الشاهد مقابلة مع الاستاذ الحمداوي حول موضوع المرأة في فكر الشيخ عبد السلام ياسين وجماعة العدل والاحسان .اثارت انتباهي فكرة اعتبرها من اهم ما ورد في المقابلة حيث قال إن الجماعة ترى في موضوع الأهلية بأن الرجل يتمتع بأهلية في بعض القضايا والمرأة كذلك تتمتع بنفس الأهلية في قضايا اخرى.

نحن إذا أمام اجتهاد في قضية الأهلية و القوامة بحيث تم الانتقال من اطروحة الرجال قوامون على النساء إلى أطروحة النسبية والبحث في التفاصيل والاعتراف للمرأة بحق الأهلية.رغم الكثير من الاحتياطات ومحاولة التمييز بين القضايا التي لم يعددها المتحدث بالتفصيل او يذكرها بالتدقيق. لقد بقي الطرح عاما ولذلك سيبقى غامضا وحتى ملتبسا.

شكل موضوع المرأة لجميع المدارس الفكرية والسياسية محكا وامتحانا حقيقيا على طبيعة هذه المدارس والاتجاهات. إن موضوع المرأة هو موضوع نصف البشرية ويكاد يكون موضوع البشرية كلها وصدق الحكيم الذي قال إن المرأة هي مستقبل البشرية.لذلك يمكننا تصنيف كل من تناول موضوع المرأة او تقسيمهم الى فريقين أساسيين: فريق يتناول موضوع المرأة كقضية تحرر الانسان من الاضطهاد والاستغلال ورد الاعتبار له وجبر الضرر لآلاف السنين التي عانت منها المرأة.واتجاه آخر يتعامل مع موضوع المرأة من أجل إطالة عمر الاستبداد والاستغلال وكوسيلة لتلبية الحاجيات والمصالح بأبخس التكاليف أو حتى بدون مقابل.

فإذا أمكننا اعتبار محاولة الاجتهاد التي تحدث عنها الاستاذ الحمداوي محاولة تحسب له ولمدرسته في الفكر الإسلامي فإننا نعتبرها تفتقد إلى الركيزة أو الشرط الأساسي في الاجتهاد ألا وهو ربطه بمشروع المجتمع المتحرر من ربقة الاستغلال المفتوح على مجتمع المساواة

والعدالة الاجتماعية. ان الاجتهاد يجب أن يكون محفزا على نقل المجتمع إلى أعلى المراتب وليس البحث فقط على التلاؤم او التعايش والتساكن مع الاستغلال والاستبداد والفوارق الطبقية الراهنة.

انطلاقا من هذا المنظور وبما أن الجماهير والشعب الكادح يناضل من أجل تحويل ملكية وسائل الانتاج إلى ملكية المجتمع وتوزيع الثروات حسب المجهود والعمل المبذول من طرف الجميع فإن العديد من القضايا التي تهم المرأة والرجل في حياتهما الفردية او الأسرية ستتحول الى مهام يقوم وينهض لها المجتمع ولن تكون كأعباء ملقاة على أحدهما دون الآخر. في مثل هذا المجتمع إذا تتقلص الأعباء وتسهل لأن الدولة بشكل خاص أو المجتمع بشكل عام يتولى أكثرها وأثقلها. ففي مثل هذا المجتمع يمكن النظر إلى العلاقة بين المرأة والرجل من زاوية مساواتهما في الحقوق والواجبات وفي ولايتهما على بعضهما البعض داخل الأسرة الجديدة. لو التزم الاستاذ الحمداوي بمثل هذه الرؤية او الاستشراف لمستقبل المجتمع المنشود لكان قد اهتدى الى اجتهاد أكثر إحقاقا للمساواة ولانفتحت عنده الرغبة في التقليص من الفوارق بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. لكن الذي غلب هو محاولة الاجتهاد في ظل وضع جامد أو أن المجتمع سيظل على حاله او هو استمرار في نفس العلاقات الاجتماعية والطبقية وأن الوضع القائم هو أزلي لن يتبدل او يتغير.

تتمة مقال من سيرورات التغيير الديمقراطي الشعبي : أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية

، وهذه الوحدة يجب أن ترتكز بدورها على أرضية نضالية وديمقراطية تنظيمية تسمح بتنظيم الاختلاف داخل التنظيمات النقابية بين التيارات الشيوعية والاشتراكية ، بين التيارات الثورية والإصلاحية ، وتقاوم كل نزعة تفتيتية للحركة النضالية والتنظيمية للطبقة العاملة وبلقنتها . ومن المبادئ الكبرى المحصنة للحركة النقابية هو ما انتجته من مبادئ نقابية في مواجهة أوجه أزمة الحركة النقابية المغربية (- الديمقراطية في مواجهة البيروقراطية و تقديس الزعيم و الخلود في المناصب – الجماهيرية في مواجهة النخبوية – التقدمية في مواجهة النزعة النقابية الضيقة لعزل نضالات الطبقة العاملة عن حلفائها الموضوعيين – الاستقلالية : في مواجهة الإلحاقية الحزبية الضيقة – الوحدة النضالية في مواجهة التشتيت والبلقنة للحركة النضالية للفئات وللطبقة العاملة و لحلفائها و في نفس الوقت مواجهة مفهوم الوحدة الميتافيزيقية التي تعني الخضوع للبيروقراطيات التي تستخدم الطبقة العاملة بدل خدمتها)

إن الطبقة الحاكمة والنظام المخزني استطاع عبر تاريخ الصراع الطبقي في المغرب أن يفكك الحركة النقابية المغربية ، وأن يخترقها عبر جر قيادتها أو جزء منها إلى صف الكتلة الطبقية السائدة ، وأن يمكنها من الريع النقابي و أن يعزلها عن الحركة النضالية العامة و يجعها تستخدم الطبقة العاملة بدل خدمتها . إن مهمة الوحدة النضالية والتنظيمية للطلائع العمالية وعيهم السياسي الطبقي قادر على تجاوز مخططات البلقنة .

• **المجالس واللجان الشعبية :** لقد كانت الثورة البلشفية أهم ثورة مؤسسة لدولة المجالس (مجالس العمال والفلاحين والجنود) المعادية للحرب وللنظام القيصري لدرجة سميت الدولة الاشتراكية الأولى بدولة المجالس (السوفييتات) و قد استلهمت العديد من الشعوب هذه التجارب وطورتها كل حسب سياقاتها التاريخية والسياسية

لقد عرف المجتمع المغربي الهبات و الانتفاضات الجماهيرية المحتجة على نظام الاستبداد ، لكن هذه الانتفاضات ووجهت بالحديد والنار ولم تستطع تحقيق التغيير المنشود كما عرفت نضالات الجماهير عدة أشكال للتنظيم الذاتي لحركات للنضال الفئوي أو لنضالات الأحياء الشعبية أو لنضالات السكان في قضايا الشأن المحلي وحقوق الانسان (تنسيقيات مناهضة الغلاء والدفاع عن الخدمات العمومية – تنسيقيات ضد الحكرة ومن أجل الحقوق و الحريات – تنسيقيات من أجل الحق في الصحة وإئتلافات من أجل الحق في التعليم العمومي – جبهات للتضامن مع الشعوب - وتعتبر ذروة هذه التنظيمات هي الحراكات الشعبية كحركة 20 فبراير وحراك الريف وحراك جرادة والعديد من المدن و المناطق ..) إن هذه الحراكات بالقدر الذي تفهم المطلوب من النضالات الجماهيرية بالقدر الذي تعاني فيه من أعطاب عزل السيرورات الثورية المناضلة عن بعضها البعض كرفض التنظيم النقابي والحزبي مثلا ، والتركيز على النضالات الجماهيرية العفوية

بطبيعة الحال فإن هذه المجالس واللجان الشعبية يجب أن تتشكل في كل مكان (دوار – مدينة – حي شعبي ...) وأن تنسق فيما بينها وتستفيد من تجاربها لتشكل بديلا لتزييف وتهريب الإرادة الشعبية في ظل انتخابات وحقل سياسي مسيج ضد الإرادة الشعبية والقوى التقدمية والحية بالبلاد

إن هذه المجالس واللجان تبنى على أساس مطالب ديمقراطية وتتوحد فيها مختلف القوى والهيئات والمواطنات و المواطنين للدفاع عن حقوقهم ، ولا تبنى على أساس إيديولوجي ، وفي نفس الوقت يتم اللجوء إلى تنظيم النقاش العمومي حول القضايا الحيوية للشعب مما يسمح بمقاومة البلقنة و البلطجة ودعم الصمود وتقوية أواصر التضامن بين قوى الشعب . إن هذه التنظيمات عليها أن تتوفر على مطالب واضحة و على خطط للحاضر والمستقبل تأخذ بعين الاعتبار تغير موازين القوة وتمفصل السيرورات المذكورة أعلاه . و في مقدمتها أهمية بناء الحزب السياسي المعبر عن الطبقة العاملة وجماهير الكادحين.

الثورة السودانية تحاول الخروج من عنق الزجاجة

اولا هذا البيان

السودان: بيان مشترك

حرية - سلام - عدالة

الشعب أقوى والردة مستحيلة

جماهير الشعب السوداني

ها مرة أخرى سنخرج للشوارع شاهرين هتافنا

ولسوف تلقانا الشوارع بالبسالات

المضادة للعساكر والمساخر والخنوع

استشعاراً منا كقوى حماية الثورة ممثلة في لجان المقاومة والأجسام المطلبية والمهنية والحركات النسوية

لضرورة استكمال مهام ثورة ديسمبر وتحقيق أهدافها وشعارها "حرية، سلام، وعدالة" وحتى نتمكن من بناء دولة الحقوق والمواطنة وإنفاذ العدالة يجب علينا جميعاً التوحد وترك الخلافات جانباً لدعم التحول الديموقراطي وتفويت الفرصة على الانقلابين وفلول النظام البائد، بالاتحاد والمضي قدماً لقطع الطريق على كل من تسول له نفسه إجهاض هذه الثورة العظيمة التي مهرت بدماء الشهداء الأماجد

إن المحاولات اليائسة من فلول النظام البائد وبمباركة قادة المجلس العسكري ما هي إلا تمهيد لما هو قادم وتدق ناقوس خطر إفشال الفترة الانتقالية بأيدي المتربصين

الأزمة القائمة حاليا تتحمل مسؤوليتها السلطة القائمة بمكونيها العسكري والمدني بوضع الفترة الانتقالية في المحك والابتعاد عن أهداف الثورة، والفشل في تحقيق اصلاح اقتصادي يكون هدفه تحسين الاوضاع المعيشية وتوفير حياة كريمة للشعب السوداني، حتي بخصوص الحلول الاسعافية المتمثلة في برنامج (تمرات) و (سلعتي) وغيرها، والتلكوء في إزالة فلول النظام البائد وإبعادهم من أجهزة الدولة والخدمة المدنية والعسكرية، وكذلك السلحفائية تحقيق العدالة، وعدم إستكمال مؤسسات الانتقال وعلي رأسها المجلس التشريعي وعدم وجود الإرادة الحقيقية في تحقيق السلام الشامل والمستدام بمخاطبة جذور الازمة، وعدم اجراء الاصلاحات اللازمه في القطاع الامني وهيكلة القوات العسكرية، كل هذا التراخي اعطي الفرصة للفلول للتطاول والتهديد بالانقلاب علي الثورة علنا، ولكن هيهات

وليه نعلن نحن الموقعون أدناه بداية حملتنا وفعالياتها من أجل الحكم المدني وتسليم رئاسة المجلس السيادي للمدنيين وسوف تكون المواكب تحت مسمى

مواكب الحكم المدني

ستكون ضربة البداية يوم 30 سبتمبر 2021 .

وتؤكد الأجسام الموقعة أدناه دعمها التام لعملية التحول الديموقراطي في السودان وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة يرتضيها الشعب السوداني، وعليه نرفض تماما أي محاولة للعودة إلى الشمولية عبر الانقلاب العسكري أو سواه ونطالب بالاتي:

- استكمال هياكل السلطة الانتقالية وتكوين مجلس تشريعي ثوري حقيقي حتي يتم عن طريقه إجازة كافة القوانين المطلوبة تحقيقاً لمبدأ (حكم الشعب بالشعب)
- هيكلة القوات النظامية حيث أدى تأخير هذه المهمة إلى الفشل في التصدي لأزمة السيولة الأمنية المفتعلة .
- إصلاح المنظومة العدلية وتكوين المحكمة الدستورية.
- تحويل لجنة التحقيق في فض اعتصام القيادة العامة إلى لجنة دولية قادرة على الوصول للنتائج بسرعة وكفاءة.
- تكوين المفوضيات التي نصت عليها الوثيقة الدستورية
- إلغاء مجلس شركاء الفترة الانتقالية
- نؤكد أننا لن ننتكي مالم يتم تنفيذ المطالب كاملة ولن نقبل بأي وعود تخديرية بتنفيذها.
- سوف تحدد الوجهة و نقاط التجمع والمسارات لاحقا.

لقد تعبنا يا صديقي ولكن لا يمكننا الاستلقاء أثناء المعركة

الموقعون :

الاجسام المطلبية والمهنية

- منظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر 2018
- منظمة جرحي ومصابي ديسمبر
- الاتحاد النسائي
- الحركة النسوية (منسم)
- ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً
- مبادرة المجلس التشريعي الثوري
- تجمع المهنيين السودانيين
- تجمع الاجسام المطلبية (تام)
- دعم الانتقال الديموقراطي

لجان المقاومة:

- تنسيقية لجان مقاومة جبل أولياء
- تنسيقية لجان مقاومة الخرطوم شمال
- مركزية لجان مقاومة أمبدة جنوب
- مركزية لجان مقاومة دار السلام امبدة غرب
- لجان مقاومة حي الجامعة
- لجان مقاومة أبو سعد مربع 15
- ثوار الفتيحاب
- لجان مقاومة حي الهدي

لجنة مقاومة العباسية وسط

- لجنة مقاومة حي الصحوة
- لجنة مقاومه بانت شرق
- لجنة مقاومة الفتيحاب مربع 9
- لجنة مقاومة حي الجامعة
- مركزية لجان مقاومة أبو آدم
- لجان مقاومة كادوقلي
- مركزية لجان أحياء صالحة
- لجان مقاومه ابو سعد مربع 21
- لجان مقاومة شندي
- لجان مقاومة الخرطوم 3

السبت 24 سبتمبر 2021

ثانيا

لحزب الشيوعي السوداني

المكتب السياسي

الثورة مستمرة والردة مستحيلة

بيان للشعب السوداني؛

حاولت فلول النظام الديكتاتوري السابق والقوى المعادية للثورة داخل القوات المسلحة القيام بانقلاب عسكري لإجهاض ثورة ديسمبر واغراق البلاد في حالة من الفوضى تقود الى الانفلات الامني الكامل والاستيلاء على ما انجزه شعبنا في الفترة القصيرة الماضية.

سبقت المحاولة الانقلابية الأخيرة عدة محاولات انقلابية وتم الاعلان عن التحفظ على قادتها ولم يعلن عن أي محاكمات للجناة. وهذا ما يغري الاخرين للاستمرار بتكرار المؤامرات خاصة قد أصبح الإفلات من العقاب صفة دائمة وطبيعية.

كما يأتي هذا الانقلاب مواصلة لانقلاب 11 ابريل والسير في طريق الدائرة الشريرة. قد أعلن حزبنا موقفه الواضح والمبدئي من الانقلابات العسكرية والمدنية وادانته التامة لأي محاولة تقوم بها حفنة من السياسيين او العسكريين للاستيلاء على السلطة وجر البلاد الى الدائرة الشريرة من الانقلابات والحكم العسكري. لقد جرب حزبنا الحكم الديكتاتوري العسكري لمدة 62 عاما كانت وبالا على تطلعات شعبنا وآماله في الديمقراطية والتحرر الوطني والاجتماعي والسلام العادل والشامل.

تأتي المحاولة الانقلابية الأخيرة في وقت تستمر فيه السلطة الحالية لوقف النضال الجماهيري الذي يستهدف تفكيك ركائز الرأسمالية الطفيلية وتصفية نظام الإنقاذ.

يطالب الحزب الشيوعي بضرورة الكشف عن كل الحقائق المرتبطة بالمحاولة الانقلابية الأخيرة ونشرها للرأي العام، وتقديم الجناة الى محاكم عادلة علنية. كما يطالب باتخاذ إجراءات أكثر جدية لتفكيك ركائز النظام خاصة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وقوات الشرطة. كما نحمل المكون العسكري المسئولية الكاملة جراء تقاعسه في تنفيذ ما جاء في الوثيقة الدستورية بإعادة هيكلة القوات المسلحة والترتيبات الامنية لحل المليشيات. وعلى المكون المدني ان يتحمل كافة المسئوليات وتنفيذ المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية بتكوين المفوضيات واستكمال هياكل السلطة وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات.

وفي هذه اللحظات المفصلية في مسيرة الثورة نهيب بجماهير شعبنا وقواه الحية بالتحلي باليقظة والحذر والانتباه والاستعداد للتصدي للمؤامرات التي تحاك من قبل أعداء الثورة في الداخل والخارج بكل الوسائل السلمية المتاحة.

النصر للثورة والثوار

المجد والخلود لشهداء الثورة

المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني

دور النساء في تدبير الشأن المحلي

زهرة قوبيع

عرفت وسائل التواصل الاجتماعي طوال فترة مهزلة الانتخابات، خطابا تمييزيا وانتهاكا صارخا للمرأة المغربية، جسدته منشورات الأحزاب السياسية المشاركة في اللعبة السياسية/المهزلة، عبر استغلال جسد النساء أحيانا، أو عبر تغييب صور المترشحات أحيانا أخرى، كان الأمر لا يستقيم إلا من النقيض للنقيض. أما قضايا النساء ومعاناة المرأة المغربية الحقيقية من فقر وبطالة، وأمية واستغلال وطرد للعاملات، وانعدام الخدمات الصحية والبنيات التحتية الضرورية لأغلب البوادي المغربية، وتزايد ممارسات ومظاهر العنف، فلم تحض باهتمام الأحزاب السياسية المشاركة في اللعبة المهزلة سواء في برامجها الانتخابية أو في حواراتها أو دعايتها. وبمجرد انتهاء موسم الانتخابات، سارعت الجمعيات النسائية إلى دق ناقوس الخطر بعدم احترام القوانين التنظيمية في مجال تشكل مجالس الجماعات، حيث تم إقصاء النساء من التواجد في مراكز المسؤوليات في توزيع الحصيصة داخل المجالس الجماعية لإرضاء التحالفات التي غاب فيها بشكل كلي منطق التحالف السياسي، بل ساد منطق التحالف الريعي والمصالح الشخصية للمنتخبين، وتمت ممارسة الضغوطات على النساء من أجل تقديم تنازلات عن الترشيح للمسؤوليات وفق ما ينص عليه الفصل 17 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

فهل بالفعل يمكن أن نتحدث عن مشاركة للنساء في تدبير الشأن المحلي بالمغرب عبر كوطا نسائية يتم عبرها تقديم مترشحات أحيانا لا يتم إخبارهن بالأمر إلا بعد أن يتفق متعهدو اللوائح الانتخابية على تضمينهن في اللوائح استجابة لتوصيات وزارة الداخلية، ولكن سرعان ما تختفي أسماء هاته المترشحات سواء "نجحن أو لم ينجحن"، ويتم إقصاؤهن من أية مهام ولا يتم تذكرهن إلا في دورات المجالس التي تتطلب التصويت بالأغلبية. ربما الحالة ليست عامة فهناك العديد من النساء اللواتي دخلن غمار اللعبة بإرادتهن، قليلات هن من كانت قضايا النساء والشعب هي التي حركتهن، أو إيمانهن بالتغيير عبر المشاركة السياسية في تدبير الشأن المحلي، لكن هناك جزء كبير من هؤلاء أيضا مثلهن مثل الرجال كان دافعهن الأساسي هو الريع السياسي بالدرجة الأولى، فبعدما ساهمت السلطة في خلق مجتمع مدني وجمعيات وتعاونيات نسائية على مقاسها، بهدف خلق مجتمع مدني مخزني يستجيب لكل إشارات التطبيل، خصوصا مع ما سمي بالبرنامج الوطني للتنمية البشرية، وهي التجربة التي استثمرتها الأحزاب السياسية أيضا، حيث عملت على تأسيس جمعيات نسائية يتم دعمها عبر برامج خاصة من قبل وزارة الأسرة والتنمية والتضامن وقطاعات وزارية أخرى، أو عبر تواجد هاته الأحزاب في الجماعات المحلية أو في الجهات فيتم تقسيم كعكة الدعم المخصص للجمعيات وفق منطق الأغلبية والمعارضة من داخل المجالس على جمعيات كل فريق، بالمقابل تقدم هاته الجمعيات خدماتها الجليلة في التطبيل لكل مبادرة، كما حدث في دستور 2011 حيث تمت تعبئة العديد من الجمعيات للتطبيل للدستور الممنوح وتنظيم شبه وقفات مضادة للمسيرة التاريخية لحركة 20 فبراير التي رفضت الدستور الممنوح وطالبت بالتصويت بلا ضده.

رغم هذا الواقع الغير خفي على كل متتبعي ومتتبعات الفعل السياسي والانتخابي بالمغرب، إلا أن النساء المترشحات لم يسلمن أيضا من انتقادات ومن الممارسات التمييزية من رواد التواصل الاجتماعي، حيث تعرضت العديد منهن لتعليقات ساخرة وجارحة تمسهن كنساء بسبب جنسهن ومظهرهن، وتم التهكم على مشاركة النساء القرويات في الترشح للانتخابات فكان هناك من رأى في الأمر تنقيص من عمل المجالس الجماعية المنتخبة، بحيث سيتم تقاسم الفضاء مع النساء اللواتي سيهملن أدوارهن التقليدية في القيام بأشغال البيت والحقل، وهناك من ذهب به التهكم إلى حدود ربط مشاركة النساء في تسيير المجالس الجماعية ب"كارثة " حيث سيختفي خبز الفران التقليدي (اينور) من البيوت والأسواق.

في مقابل هذا هناك من ربط مشاركة النساء بتهافت النساء على الجلوس في مكاتب مريحة بالجماعات والبلديات ورغبتهن في تقسيم الكعكة الانتخابية والريع السياسي وما يقدمه من امتيازات لاحقة لتشكل بذلك منافسة للرجال وتردي لأوضاع الأسرة والمجتمع. فهل بالفعل مشاركة النساء في الانتخابات الجماعية والجهوية ستساهم في مشاركة أو إشراك النساء في تدبير الشأن المحلي؟

إن قراءتنا للانتخابات ولنتائجها ولظروف تنظيمها وللنظام السياسي الذي تنظم فيه، حيث أدت عقود من الاستبداد وتخريب الحياة السياسية إلى إغلاق الحقل السياسي وتسييجه، وأصبح التنافس السياسي بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات يتم بأشكال بذيئة وساقطة من أجل تطبيق برنامج الكتلة الطبقية السائدة والامبريالية، فلا غرابة أن يتم تبخيس مشاركة النساء تماما كما يتم تبخيس دور الأحزاب السياسية وحصره في مجرد المشاركة في ممارسة السلطة، وخنق العمل السياسي للنساء عبر تنميطه وحصره في الترشح للانتخابات واستكمال مظاهر اللعبة عبر لائحة نسائية، تظهر الوجه البراق لنظامنا الحداثي الليبرالي، الذي يتماشى مع توصيات المنتظم الدولي ويستجيب للتوصيات التي تقدمها أجهزة الأمم المتحدة في التعقيب على التقارير المقدمة بهذا الشأن، في مجال المساواة وإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، وفق ترسانة من الثوابت مثل "قوانين المملكة" و"هويتها الوطنية الراسخة" و"الدين الإسلامي" و"النظام الملكي" وحتى "المبادئ الدستورية"، نفس الشيء ينطبق على مشاركة النساء حيث تظل مشاركتهن رمزية من اجل تبييض الديمقراطية المخزنية خصوصا أمام المحافل الدولية، وليس حبا في الجمعيات النسائية أو في تنمية العالم القروي وغيرها من الشعارات التي تبين كل المؤشرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تقدمها مختلف المؤسسات الرسمية، أن حصيلة إنجازاتها على مستوى تحقيق المساواة هزيلة بل وتراجعية كما هو الشأن في مجال الشغل والتعليم، ولم تساهم من التقدم في اتجاه ضمان النهوض بحقوق النساء وحرياتهن الأساسية على قاعدة المساواة مع الرجال، وحتى التشريعات التي حاول النظام ان يظهر انها جاءت لتكريس المساواة بين الجنسين أو لحماية المرأة، كشفت السنوات عدم جدواها وعلى الأعطاب التي تضمنتها،سواء ما تعلق منها بقانون العنف،القانون المنظم لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز،والتي لم تحترم المعايير الدولية خاصة معايير باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سواء من حيث الاختصاص أو العضوية أو الوسائل الضرورية للقيام بمهامها بفعالية. ولم يتم أجرأتها إلى حدود اليوم رغم صدور القانون في أكتوبر 2017، أما حصيلة تقديم العرائض والملتمسات فتبقى هزيلة وضعيفة جدا، نظرا للشروط والإجراءات التعجيزية التي وضعت أمام المواطنين والمواطنات لممارسة هذا الحق الذي لا يتعين أن يخضع لأي تقييد.

وحتى اللجان الدائمة أو الموضوعاتية أو الهيئات الاستشارية المحدثة تظل كلها صورية في أغلب الجماعات خصوصا القروية منها، بل غالبا ما تتشكل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع مثلا في غياب حضور عضواتها وأعضائها، وذلك لملأ استمارات وزارة الداخلية بهذا الشأن، وان تم تشكيلها بشكل رسمي وعهد لها القيام بالدور الاستشاري فإن الدولة لا تقدم لها أي دعم تقني أو مادي، بل مطلوب من هاته الهيئة أن تقدم استشارتها عبر تشخيص للواقع وعبر دراسات ميدانية لا تنجزها في الواقع حتى مكاتب الدراسات التي أصبحت موضة التدبير المحلي في إعداد برنامج عمل الجماعة، حيث غالبا مع يتم إعداد هاته البرامج في مكاتب في العاصمة الإدارية دون استشارة أعضاء وعضوات المجالس المعنية وبالاحرى الساكنة أو النساء. مقابل ذلك تلعب الوزارة الوصية دورها حيث يتم رفض البرامج المقترحة فتشتغل الجماعة لمدة 5 سنوات دون أي برنامج وبالأحرى مخطط تنموي محلي تشاركي يعتمد مقاربة النوع وحاجيات المواطنات والمواطنين.

خلاصة القول إن الجماعات المحلية كمؤسسة "منتخبة" لا تملك سلطة القرار في أي تنمية محلية وبالأحرى أن تشارك النساء في هاته التنمية المحلية وفي تدبير الشأن المحلي، وفي غياب تنظيمات ذاتية للمواطنين والمواطنات قادرة على بلورة رؤاها ومخططاتها للتغيير والبناء والتنمية والنضال لتحقيقها، يظل الحديث عن أية تنمية مجرد شعارات لتلميع اللعبة ولتزكية أجهزة النظام، وهذا ما يتطلب الاستفادة من تجارب عالمية وإقليمية في هذا المجال، حيث على بعد مسافات منا نجد التنظيمات النسوية الكردية التي أسست لتجربة ذاتية رائعة في مجال بناء مؤسسات شعبية تمكن النساء والرجال وكل فئات المجتمع من بلورة أدوات لإدارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر ميثاق اجتماعي تشكل فيه النساء الكرديات، كمجموعة منضوية ضمن حركة أشمل، دورا رئيسيا حيث وضعن قيد الممارسة سياسات نسوية جذرية تدعو إلى تطبيق مبادئ المساواة الشاملة التي ترتكز إلى السعي نحو حرية للمجتمعات الكردية يكون قوامها مناهضة قومية الدولة والرأسمالية والأبوية والمجتمع الذكوري كما هو الحال في روجافا/ شمال شرق سوريا مثلا، حيث تتجسد إحدى هذه البنية الشعبية من خلال المشاركة المباشرة في المجتمع، عبر العاميّات واللجان المحلية والمجالس والتعاونيات ومؤسسات التعلم الشعبي، حيث تلتزم كافة هاته المؤسسات بجميع مستوياتها بمبدأ تشارك الرئاسة مناصفة بين رجل وامرأة، بالإضافة إلى اعتماد كوتا نسائية تبلغ 40%. كما قامت النساء المناضلات من أجل التغيير الاجتماعي على المدى البعيد بخلف فضاء للتعلم الشعبي، وإنشاء "بيت النساء" عهد إليه الاستجابة إلى قضايا العنف المبني على الجندر/النوع الاجتماعي، الوساطة، وحل النزاعات.

نعرف أنه من الصعب نقل التجربة لواقعنا في ظل مجتمع تحكمه عيون الشيخ والمقدم وكل أجهزة السلطة التي تحاول منع أي صوت ديمقراطي من التنظيم، لكن هذا لا يمنعنا من النضال من اجل بناء أدوات الدفاع الذاتي للنساء وفضح الأساليب الرخيصة لاستغلالهن في مهزلة الانتخابات وفي تلميع صورة السلطة، وكذا العمل على تعبئتهن للنضال من اجل سياسات عمومية تحقق الشروط الأدنى للحياة الكريمة ومناهضة جميع أشكال التمييز والاستغلال على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

الشبيبة المغربية:

ما بين النضال الفئوي وراهنية الشروع في بناء أدوات دفاعها الذاتي

سعد مرتاح

عرفت الساحة السياسية خلال الفترة الأخيرة حركات احتجاجية شبابية في مختلف مناطق المغرب هذه الحركات لم تخرج عن الطابع الفئوي والقطاعي هذا الطابع الذي أصبح هو المهيمن على الحركات الاجتماعية بعد حركة 20 فبراير، حيث كل فئة من الشباب/ات سطرت مطالبها الخاصة بحقلها وخاضت على إثرها معاركها النضالية، وإجمالا يمكن إبراز أهم الحركات الاحتجاجية في فترة الأخيرة التي عرفت انخراطا قويا للشبيبة في :

حركة المعطلين/ات: في إطار تحركاتها النوعية خاضت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة نضالات مهمة، حيث سطرت الجمعية الوطنية في الآونة الأخيرة اعتصامات ووقفات في أغلب فروعها التي فاقت 20 فرع أبرزها الاعتصام البطولي الذي خاضه فرع فاس والذي فاق 27 يوم مرفقا بإضراب عن الطعام، وأيضا في اعتصامات فروع الناظور ودمنات وسلوان...، وإن كنا قادرين على وضع عنوان لهذه النضالات فسيكون هو أن الجمعية استطاعت إعادة الوهج ولو نسبيا لدورة حركة المعطلين في الصراع الاجتماعي العام.

حركة شباب/ات الشغيلة التعليمية: وقد تمثلت أساسا في هذه الفترة في نضالات التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم وعليهن التعاقد، فقد سطرت خلال أقل من شهر فقط (من 16 مارس إلى 8 أبريل) 3 برامج نضالية مهمة وإنزالين وطنية حاشدة متتاليين في العاصمة الرباط واجهها النظام المخزني بالتنكيل والقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية خاصة في الإنـزال الأخير الـذي شهدته العاصمة الرباط في الأسبوع الماضي، متمكنة من خلق تضامن شعبي ودولي جد واسع، بل وأن هذه الحركة أصبحت في طليعة النضال ضد خوصصة التعليم وتفكيك الوظيفة العمومية،خاصة بعد صمودها الأسطوري أمام ترسانة الأجهزة القمعية بكل تلاوينها، هذه التنسيقية التي تمكنت من إعطاء نفس نضالي جد مهم للشغيلة التعليمية، إلى درجة إعادة طرح الوحدة النقابية التعليمية على واجهة النقاش، ولو مع بعض المؤاخذات التي سنعود إليها في الجزء الثاني من هذه المقال.

الحركة الطلابية: في تعبيرها عن رفضها لآلية التعليم عن بعد لما يكرسه من تفاوت طبقي خاصة أن هذه الآلية لم يرافقه لا تخصيص مبالغ مالية للطلبة والطالبات تمكنهم/ن من شراء أجهزة إلكترونية حديثة لمتابعة دروسهم/ن ولا لتغطية نفقات الأنترنيت الباهظ الثمن، ولا لتوفير مراكز رقمية حديثة داخل المؤسسات التعليمية تمكن الأساتذة والأستاذات الجامعيين/ات من إعطاء دروسهم/ن في أفضل الظروف، عبرت عدة مواقع جماعية عن رفضها لهذه الآلية، غير أن المشكل التنظيمي التي تعيشه الحركة الطلابية جعل من هذه الحركات ظرفية وعشوائية سرعان ما انتهت أغلبها دون تحقيق مكتسبات مهمة بل ولا حتى خلق رأي عام حولها، لدرجة لن نبالغ فيها إن قلنا ان الحركة الطلابية المغربية هي الآن أضعف حركة في النضال الشبيبي الراهن

الشبيبة العاملة: خاضت الشبيبة العاملة في جميع أنحاء المغرب وقفات احتجاجية طيلة فترة كورونا تحت لواء مكاتبها النقابية، هذه الاحتجاجات التي كانت أبرزها ضد تسريح الآلاف من العمال والعاملات.

هذه الحركات الاحتجاجية الشبيبية والتي يعرف أبزر قطاعاتها حالة مد قوي (باستثناء الحركة الطلابية) تعتبر كرد فعل على التدبير السيء للنظام السياسي لجائحة كورنا مفضلا الأرباح على الأرواح، وما رافق هذا التدبير من سياسات اقتصادية واجتماعية محافظة تنبني أساسا على 3 عناصر: (الاستدانة الخارجية، خوصصة المؤسسات والشركات والقطاعات العمومية، التقشف في النفقات العمومية – تفكيك الوظيفة العمومية) أثرت سلبا على معيشة المواطنين/ات وأوضاع الطبقة العاملة بصفة عامة

وعلى الشباب/ات بصفة خاصة،

إذن فهي نماذج مختلفة تبين أن الشباب المغربي اليوم هم أبرز ضحايا السياسات النيوليبرالية والتسريحات الواسعة والعطالة، مما يفرض عليه التموقع في طليعة الحركات المناهضة والمناضلة ضد تلك السياسات التي تستهدفه، فبالنسبة للماركسيين/ات، يتمتع الشباب بخصائص هامة: روح الكفاحية والاندفاع والتضحية الثورية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار أي مشروع مجتمعي بديل على المشروع المخزني الرجعي.

غير أن هذه النضالات الشبيبية المهمة التي نعيشها الآن، بقدر مساهمتها الجماهيرية القوية في جبهات النضال بقدر ما تفتقر للأفق السياسي خاصة بالرفض غير المبرر لبعض مكوناتها لتسييس المطالب، بالإضافة إلى تزايد تنامي نزعة معادات التنظيمات السياسية والنقابية (الدكاكين السياسية) وسطها ولعل ذلك يجد جذوره في الممارسة السياسية التي كرسها النظام المخزني والأحزاب الملتفة حوله، من خلال المهازل الانتخابية المناسباتية الشيء الذي جعلها غير قادرة على الفرز بين مكونات الحقل السياسي الرسمي المخزني ومكونات الحقل السياسي المضاد المناضل، الشيء الذي يستغله نظام المخزن فيما بعد.

وهنا يظهر دور الشبيبات السياسية المناضلة خاصة شبيبة النهج الديمقراطي، فتنوع وتعدد الحركات الاحتجاجية تفرض على شبيبة النهج الديمقراطي تحديد التمفصل بين الصراع الطبقي وهذه الحركات ودمجها في سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، وإعطائها الأفق السياسي، سواء من خلال عقد بعض اللقاءات مع قيادات هذه الحركات أو سواء من خلال بلورة برنامج شامل يستطيع جمع أغلب الحركات الشبيبة في جبهة شبيبية موحدة، مع بلورة الأسس التنظيمية الكفيلة باحتوائها وتطويرها. فمثلا تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والفصائل الطلابية وشباب/ات النقابات التعليمية المناضلة كلها تناضل من أجل المدرسة العمومية وضد السياسات النيوليبرالية في مجال التعليم (فصل التوظيف عن التكوين، خوصصة التعليم الجامعي، فرض التوظيف عن طريق التعاقد) الشيء الذي يمكن من جمع كل هذه المكونات في بناء جبهة شبيبة منظمة قوية للدفاع عن التعليم العمومي والمجاني، ونفس الشيء بالنسبة للشغل والثقافة، الشيء الذي سيعطي في الأخير جبهات شبيبية قوية مساهمة فعلا في مختلف واجهات النضال الشعبي.

فالعمل الشبيبي في إطار جبهات منظمة موحدة للنضال في هذه المرحلة هو ليس رغبة ذاتية من شبيبة النهج الديمقراطي أو تنظيم شبيبي مناضل آخر، بقدر ما هو شرط موضوعي تفرضه متطلبات توحيد الحركة النضالية الشبيبة من خلال بلورة الشعار الملائم والأساليب النضالية الفعالة، فمهمة بناء جبهة شبيبية ديمقراطية تقدم فضلا عن كونها تندرج ضمن سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية (الميدانية والديمقراطية)، جوابا ملموسا عن تشتت النضالات الشبيبية اليوم. وهذا ما يقتضي صيانته وتوسيعه وتطويره وتقعيده. وهي مهام مترابطة وشاقة تتطلب الإصرار والمثابرة والصراع من أجل الوحدة. إن هذه الجبهة يمكن أن تتشكل من الشبيبات والفصائل الطلابية الديمقراطية، حركة المعطلين، الحركة الثقافية الديمقراطية، شباب المنظمات الجماهيرية الديمقراطية والحركات الاحتجاجية الشبيبية ومختلف الفعاليات الشبيبية الديمقراطية.

إن كسب الشبيبة للعمل الجبهوي المنظم ضرورة قصوى لتحقيق المطالب الملحة للشبيبة. وهذا ما بينته أزمة كورونا، فالحركة الجماهيرية القطاعية غير المنظمة لن تستطيع أبدا في أوقات الأزمات أن تواجه المخططات الطبقية التي تستهدف حقلها الخاص، بل ولن تملك حتى عنصر المبادرة الذي يعتبر بديهيا، ففي وقت الأزمات من لا تنظيم له يندثر، لهذا إن عملنا اليوم يجب أن يركز على الدعاية والعمل وسط الشباب لحثهم على التنظيم باعتباره الضامن الوحيد لمراكمة التجربة وكسب الخبرة لدى القوى المناضلة ولدى الجماهير في صراعها مع عدوها الطبقي.

خمسة جعات فقط

رشيد جندول

ديميتري مات و ضحك ...ديميتري مات تتناقل الاخبار بين زملائي في العمل هكدا ان ديميتري مات ثم يضحكون . فاتحا فمي في غرابة الامر وعدم التصديق...ديميتري دالك الرجل القصير مفتول العضلات ،قد مات ؟ اشتغلت معه قبل يومين فقط كان مرحا كثير الكلام حتى مع نفسه و ان بقي وحده يشغل الموسيقى الثمانينات من هاتفه و يرددها بإنتشاء . عجبا كيف له ان يموت بهده البساطة ثم الضحك لمدا يضحك هؤلاء الاوغاد . في الصباح في كل الصباحات يدخل ديميتري الى ساحة الورشة راكبا دراجته العادية وكأنه متسابقا سعيد باحتلال المرتبة الاولى هازما صديقه الروماني الثاني ماريو ... الرجل دو السبجارة الملتصقة بشفتيه والدي لا يتكلم ، وإن تكلم تظهر عليه علامات الخجل ... ديمبتري له نضرات كالصقر يتفرص في كل من امامه قارءا ملامحه و يحيي الكل بسخاء وابتسامة مع لغته الايطالية مفككا الكلمات . عندما يضحك يضحك اينما وجد بصوت هستيري وعندما يدندن او يغني فتكون لحضة الصمت والسفر الى عوالم من الماضي يرجعني بها الى عالم الوانه رمادية ورائحة الرطوبة و الصمت الا من موسيقى حزينة في بيت ما او ساحة ما.ورائحة التبغ الرخيصة ... عوالم شخصيات كثيرة ترددت عند تولستوي او كوركي او تشيخوف ... تشيكوفسكي ...قرأتها في سن مبكر ... ماريو هو اول من نقل خبر موته قالها وعيناه مغرورقتان من دموع الضحك ...الوغد ماريو لم يعد هناك من ينتصر عليه في السباق ال عشرة كيلومترات كل الصابح ثم العودة في المساء بعد انتهاء من تعب الشغل ... ماكر انت يا ماريو ... سألت جمال زميلي التونسي - جمال ان كان حقا قد مات فلدا الضحك ؟ ضحك جمال واخد يشرح لي . ديمتري كلما تجاوز خمسة جعات يغيب عن العمل من اسبوع الى 15 يوما يفقد معها عقله ويفقد حاصرة و علاقاته مع محيطه يدخل في هلوسات بدون وعي مع عائلته تتبعت بإهتمام كبير لحالت ديمتري الفريدة من نوعها واخدت انطباع ما وعز علي عز علي دميتري ... لم اضحك لكنني ابتسمت في داخلي ووددت لو ارى الان هلوساته ...بصحتك صديقي ديميتري الى ان تعود من الموت ... نحن في انتضارك ...

حديث الغياب!

جواد ذو الهمة

حديث الغياب!

إنها الليلة الرابعة في بعدك التي يقتلني فيها الشوق إليك وينأى عني فيها النوم.

لطالما أخبرتك : لا تفكري في؟!

قلت لك : تفكيرك في بشكل ما! من دون احتساب رسوم الشوق إليك يجعلني اراقب نوافذ البيت بحثا عن أمل يشع فيأخذني بين جوانحه.

حاولت في الليالي الثلاثة أن أمنع نفسي من الكتابة لك وأن أتغاضى عن عادتي هاته، بأسلوب التجاوز وعدم الاكتراث فحتما شوقك ليس سهلا... ولا تساويه ليالي السنة الكبيسة سهرا في قطب نصف عامه ليلا ونصفه الثاني دون نهار!

لكن يبدو أن عادات السهر ستظل طبائع لا يمكن التجرد منها، قلت في نفسي حينها لم أضحي برفقة الحرف بحثا عن إكسير السهر؟

لو تعلمين يا أمينة روحي كم وددت أن أطمئن عليك إذا أكلت وشربت وإن كنت متأكدا أنك كذلك، كان ما يشغلني هل فعلتها مبتسمة كما كنت معي؟

وإن فعلتها فهل هناك من راقب ابتسامتك تلك!

كم من صورة بديعة ضاعت على محياك دون تأمل حبيبتي!

تخلقين انت فضاء للإبداع حيث تكونين، لا يجب أن تفارقك عيون الأحبة ففيك من الفنون مالم يُرَ! ومن الأدب ما لم يدرس!

يدك حين تغادر الطبق قاصدة فمك، تصنع موجات من حنين تنقذ معدة الناظر من عصر الهضم! وتيسر لقمة الملهوف الخشنة في مرئ جاف!

حتما ضاعت صور الجمال على صوت الشوق وطول الغياب، ضاعت بين تقص وعناق للأحباب!

يأخذني الشوق إليك كثيرا ولست أعلم بكم من الصبر اشتريت جرأة تركك خلفي، وبكم من الغرور خرجت من بيتكم بعد أن كنت فيه فأنت سكني ودونك ضائع.!

شعرت بالراحة حين لامست أن والدتي مازالت لم تنس أن تطمئن علي إذا ما كنت قد نمت، وتزملت، أحسست حينها بأن جواد مدلل..

تارة تطمئن عليه زهرة الحنان وتارة انت! لكن صورتي الأطمئنان تخلتف!

فقد كنت تطمئنين علي ما إذا انتبهت لوجودك واتزارك أم غفلت ورحت في نوم يقض فيه تفكيرك مضجعي فلا أكف مستيقظا أحاور فيك درجة الغضب (غضب حُبّيٌ طبعا).. وهل يمكن لكلماتي أن تحدث أثر في معجمك العاطفي الذي لاذ بك بعيدا فصرت تطلبين بدل القصيدة ديوانا!

لم أتعب يوما في إيجاد عبارات تغازل فضولك المتقد في أدهم الليالي الطوال!

فكأنما الحروف ترتسم في جبينك وتتسرب من بريق عينيك العسليتين! فلا تنفك تغرقني بدمعات من فرح تنقلني من بهلول في شعاب الصوت نحو ضفاف نهر الحرف وخضرة العبارات!

يشغلني الكثير في بعدك! وعلى رأس ما يشغلني، هل يقولون في وجودك اشتقناك أكثر مما يقولون "نسيتنا!" فعادة ما نكثر الكلمة التي نخاف أن يسبقنا إليها من نخاطبه!

هل يحاولون أن يشعروك مثلا أنك تنتمين لهم أكثر مما تنتمين لنفسك!؟

صديقني إن فعلوا فقد أخطأوا وأي خطأ يرتكبون!

فأنا شاهد أنك تتذكرينهم ضعف ما يفكرون فيك! وأنك قلت اشتقت لهم أكثر مما قلت نسوني!

مع شيء من خَجَل توضيح العلة، التي تربطينها بعنقي كثيرا، طِيبةً وحياءً، لا هربا وإباء...

صدقا حبيبتي هل مازلت تربطين بياقتي كل تقصير كان فيهم فهما لظروف لم نكن لنخرج منها بحكمة أكثر مما كان،؟ وهم يسائلون فيك حق الأبوة والأمومة والأخوة... ؟

ألم تخبريهم أني كنت لك كل ذلك! ولم يصبني غرور بتعدد أو تقصير بنقصان!

حين تقرئين سطوري لا تبحثي عن إجابات ولا تطرحي تساؤلات، فهذه كلمات من بطن الليل وتعلمين كم يصعب أن ننتقي كلام الصبح دون شمس مشرقة..؟ . وكم يعسر البحث عن أجوبة للهيب شوق اشتعل دون نار

فلم يجد سوى قش الحنين ليشتعل به من جديد ، تاركا رماد كرم مداده شوق عتيد وقلب أرق ساهر عنيد، يبحث عن نوم أبى أن يريد..

الثقافة والتغيير

الثقافة المجازفة

نور الدين موعابيد

قد تأتيك المودة الحقيقية حبوا إن أنت راكمت أكثر المعايير، وأوفر المؤشرات الدالة على"سلطتك الرمزية"، التي منها تمثيلا، لا حصرا، ما يسميه الجابري:"المروءة"، بغيرما ابتذال، دونما إسفاف.. هذه المروءة، حاضنة القيم الكونية، ولاسيما قيمة الحب، قيمة التسامح، قيمة توقير الاختلاف.

قد يجتمع في المرء حينئذ ما تفرق في غيره من أريحية، و"قيادية"، ومن ثمة يزامل "الكاريزما"، ويزامنها، فإذا هو"المهاتما": (الروح العالية)، المتطلعة دوما إلى العلياء.

يمتلك المجازف من الحلول ما يتجاوز المشكلات المعيشة، بل إنه يغفر كثيرا، لأنه يعرف كثيرا. وربما احترق للتدفئة،

أو للإضاءة، أو ليدفع عنه خطر الحيوانات الضارية، أو ليصهر المعادن..

وعندي أن بديهته حاضرة، يحس/يحدس، إذا عز أن يقيس، فيتماهى بفضله البصر والبصيرة، و ينصت النظر إلى النظرية، وسرعان ما يتحول ما في الأذهان، إلى الأعيان، عله ينصف الثنائية الجدلية: النظرية الثورية/الممارسة الثورية، ديدنه الهدم والبناء، إذ يطاول عنان السماء، ذخيرته سهام كنانته التي تقيه قر الصقيع، وحر الهجير.. أما ثروته فتتنامى كلما أنفق منها في صناعة حب الكادحين البسطاء، اللطفاء، وتأمين الكرامة.

لا يصيبه الوهن، و لا يغمض له جفن إلا بعد أن يعدد كم الخدمات الإنسانية التي أشرف على تفعيلها.. وكأنه التزم أن يكون له في كل يوم مكرمة، حتى غدت أيامه النضالية جميعها غرا.

وهو على الرغم من بريقه--في زفيره، كما في شهيقه—لا يستكثر قيد أنملة ما يخلق "الإمتاع والمؤانسة"..فالآخر علة وجوده: المبتدأ والخبر.

هكذا "تموت أشجاره واقفة"،و تمسي الرياح سمفونيات تهز وتطرب، مبشرة بأنخاب فريدة، ممتدة في الأعياد، يرددها الأطفال أناشيد لا تؤمن بالأسياد..بعدما كشف المندسين، وانتبه إلى المتسللين، الذين يتوهمون إيقاف سيل التاريخ، المتدفق.

والظاهر بعد هذه الإطلالة العجلى أن المجازفة، بالاقتضاءات السابقة، محمودة، مطلوبة وليست من التهور أو التسرع في شيء.

يقول درويش، في رائعته "مديح الظل العالي":

قد أخسر الدنيا.. نعم

لكني أقول الآن.. لا

هي آخر الطلقات.. لا.

تتشرف هيئة تحرير الجريدة باستظافة الرفيق مصطفى البراهمة،الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي.هذا الحوار النوعي يركز بالاساس على سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير بما هي واحدة من السيرورات الاربع التي طورها النهج الديمقراطي في مؤتمراته الوطنية انطلاقا من منظور ماركسي ومن التجربة والممارسة السياسية ضمن مجريات ومتطلبات الصراع الطبقي في بلادنا.لقد دقق الرفيق البراهمة في المفهوم كما استرجع الأسس النظرية والسياسية لهذه الاطروحة وأهمية خوض الصراع وحدويا من أجل بنائها افقيا وعموديا باسهام كل القوى المناهضة للمخزن،ومن اجل تحقيق المطالب الديمقراطية والمادية لعموم جماهير شعبنا،شكرا للرفيق الكاتب الوطني على قبوله الدعوة لاطلاع قراء الجريدة على جزء هام من القضايا التي يناضل من أجلها النهج الديمقراطي...

1 لماذا تبنى النهج الديموقراطي السيرورة الثانية؟ وماهي أسباب ذلك؟

السيرورة الثانية هي جزء من السيرورات الثورية الأربع التي يتبناها النهج الديموقراطي، وهي مرتبطة أشد الارتباط بالسيرورة الأولى لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين القادر على قيادة الطبقة العاملة، نقيض البرجوازية، في نضالها وقيادتها لباقي الطبقات الشعبية من اجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. هذه السيرورة الثانية هي سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة، وهي صلة الوصل بين سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، حلفاء الطبقة العاملة في التغيير الثوري، وتأتي سيرورة بناء اممية ماركسية لضمان دعم أحزاب الطبقة العاملة على المستوى العالمي لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المغرب. وهذه السيرورات هي مترابطة ومتداخلة يشد بعضها البعض الاخره

وجاء تبنى النهج الديموقراطي لسيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة كاستلهام تاريخي لتجربة بناء الجماعات في المغرب والتي كانت تنتخب بشكل ديموقراطي وتضمن التداول على المسؤولية في تسيير شؤون وحدات القبيلة، وفي الدفاع الجماعي عن القبيلة، ولم يتسنى للاستعمار التغلغل في المغرب الا بعد تحطيم بنية التنظيمات الذاتية المستقلة هاته، كما جاء أيضا مستلهما من فكرة ضرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة القادرة على حماية مكتسبات الشعب والتصدي للانحرافات المحتملة للحزب نفسه، من تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي، فلو كانت مثل هذه التنظيمات الشعبية لتصدت لانحرافات الحزب الشيوعي السوفياتي وحمته من التحريفية وحمت النظام السوفييياتي من الانهيار. هذه السيرورة إذن صلة وصل مع سيرورة بناء الحزب وفي نفس الوقت ضمانة لعدم انحرافه.

هذا على المستوى الاستراتيجي اما على المستوى التكتيكي فأمام عدم ثقة الجماهير الشعبية في النقابات وفي العديد من المنظمات الجماهيرية، فإنما وسيلتها في الدفاع عن قضاياها الآنية والمستقبلية، وقد تكون قطاعية او ترابية، محلية او وطنية كالحراكات الاجتماعية، وتنسيقيات الغلاء والدفاع عن التعليم العمومي، وتنسيقيات الدفاع عن الأرض وعن البنية، وتنسيقيات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وتنسيقيات الطلبة الأطباء والطلبة المهندسين وغيرها.

2 ماهي مؤاخذتكم على الديموقراطية التمثيلية المطبقة في المغرب في شقها المحلي؟ وهل من رهانات حقيقية لها عبر التجربة التاريخية؟

الديموقراطية في تعريفها العام هي ان يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم، بمعنى ان يدير الناس شؤونهم بأنفسهم وفي هذا الباب هناك الديموقراطية المباشرة حيث تكون المجموعة البشرية قليلة العدد، وهناك الديموقراطية التمثيلية حيث يكون من الصعب تطبيق الديموقراطية المباشرة، وهناك الديموقراطية التشاركية وهي أسلوب ما بين الديموقراطية المباشرة والتمثيلية. وبالعودة الى التجربة المغربية، ورغم ان الجماعة عريقة في النظام المغربي فقد تم القفز عليها، ولم يطالب بها حتى أكثر التقدميين في الحركة الوطنية، واستوحى النظام المغربي النظام الجماعي من التجربة الفرنسية في إطار تبعية النظام المخزني للنظام الامبريالي الفرنسي، وفي ظل سيادة نظرة تنموية لدى النخب المتقدمة في الحركة الوطنية، لا ترى التنمية الا من خلال تبني النموذج العصري الفرنسي.

والتجربة الملموسة والتي لازالت سائدة في البوادي الى اليوم فالانتخابات تنظم لتكريس الاعيان في تسيير الجماعة من خلال الانتخابات، وتجديدهم لنفس الاعيان او اعيان منافسين في الانتخابات التي تليها، وفي المدن تم تعريفهم بالأباطرة ورجال المال والاعمال والنافذين من المرتبطين بالسلطة والاعيان الجدد، بل قد راينا في الانتخابات الأخيرة عودة الاعيان بقوة، حيث اعتمدت عليهم جل الأحزاب للتنافس على المقعد الانتخابي، وبالتالي فالجماعات الترابية تتحكم فيها السلطة عمليا، من خلال الرقابة القبلية والبعدية ومن حيث المخصصات المالية، لذلك فالرهانات عليها في التغيير رهان خاسر، وقد اثبتت التجربة ذلك، رغم الرتوشات في دستور 2011 والقوانين التنظيمية التي جعلت رئيس الجهة امرا بالصرف وكذلك رئيس المجلس الاقليمي، واعطت للمواطنين حق تسجيل نقطة ما في جدول أعمال المجلس، وطلبت من المجالس الجماعية والجهوية تشكيل شراكات مع المجتمع المدني.

3 جميع خصومكم يعتبرون ان للنهج الديموقراطي موقف عدمي ولا يقدم بديلا عن الانتخابات المحلية ومجالسها؟

هذا الموقف هو موقف السلطة ومن يدور في فلكها، فهي تعتبر كل ما لا يتفق او ينتقد ممارساتها وبرامجها وتصوراتها فهو عدمي، وهي لا ترضى الا على من يصفق لها، والنهج الديموقراطي لا يأبه بهذه النعوت، فهي إن دلت على شيء فإنما تدل على انه ماض في الطريق الصحيح، النقد والفضح والنضال من اجل التغيير الجدري.

وفي ظل النظام المخزني القائم، وديموقراطية الواجهة التي يتفنن في تنزيلها، وانطلاقا من التجربة الملموسة، فلا مناص من النضال الجماهيري الوحدوي للتخلص من المخزن، ولابد من بناء التنظيمات الذاتية المستقلة ومن بين هذه التنظيمات المستقلة يطرح النهج الديموقراطي بناء المجالس الشعبية على المستوى الترابي: الجماعة والاقليم والجهة، تنبثق هذه المجالس بشكل ديموقراطي من ساكنة هذه الجماعات، وتنخرط فيه التنظيمات السياسية الديموقراطية والحية، والمنظمات الجماهيرية، ومنظمات المجتمع المدني المستقلة والنظيفة، وتشكل على المستوى الترابي مجالس شعبية موازية، تعبر حقيقة عن طموحات وتطلعات الجماهير الشعبية، تكون مهمتها مراقبة المجالس المسماة منتخبة، ومتابعة أوجه صرف المال العام، وتبلور برنامجا نضاليا ينبثق من ساكنة الجماعة الترابية، وتنظم النضال من اجله وتقوم بالدعاية له وتتفاوض من اجله مع السلطة الترابية او السلطة المسماة منتخبة، وتستعمل أيضا الإمكانيات المتاحة، من إمكانية حضور العموم لدورات المجالس المنتخبة، واقتراح تسجيل نقطة معينة تهم الساكنة في جدول الاعمال. وهذا عمل ميداني صعب يتطلب تظافر جهود الكل والاحتياط من الاختراقات المحتملة لخلق التناقضات والتفرقة، ولمحاولات التوظيف والاحتواء، فهذه المجالس الشعبية يجب ان تظل أداة للدفاع الذاتي، وتنظيما جماهيريا ذاتيا مستقلا.

4 في اطروحات النهج الديموقراطي نجد اطروحات السلطة البديلة، كيف يمكن تبسيط وطرح هذا المفهوم بعلاقة مع الشأن المحلي والجهوي؟ وماهي الخطوات الأولى لوضع هذا المفهوم على المحك؟

في التغيير الثوري تطرح مسالة السلطة البديلة وطنيا وجهويا واقليميا ومحليا، في العديد من التجارب المحلية كان الاستيلاء على السلطة محليا يسبق الاستيلاء عليها وطنيا، بل يكون تتويجا لها. وفي تجارب اخرى، كان الاستيلاء على السلطة وطنيا ثم تنزيلها محليا، لذلك فالاستيلاء على السلطة من طرف الطبقات الشعبية ليس امرا هينا، ولا يجب انتظار التغيير الثوري لبناء السلطة البديلة، فبناء السلطة البديلة مسيرة طويلة وجب التمرس عليها، فالمسألة ليست مسألة تقنية بل تتطلب مجهودا مستمرا وتطورا مسترسلا، والمجتمع الجديد يجب ان يبنى في ظل المجتمع القديم.

لذلك فالمجالس الشعبية هي المدخل لبناء السلطة الجديدة سلطة الشعب، في انتظارها تكون الطبقات الشعبية قد تمرست على تدبير شؤونها بنفسها، واكتسبت تصورا ملموسا لتدبيرها بمجرد تمكنها منها، وتكون قد تدربت على حل تناقضاتها وخلافاتها بشكل سلمي باعتبارها تناقضات وسط الشعب. من هنا تأتي أهمية المجالس الشعبية على مستوى الجماعة والاقليم والجهة، فهي اللبنة الأساسية للسلطة البديلة.

تونس

حزب العمال التونسي يدعو لتشكيل جبهة ضد كل أشكال الاستبداد

محمد شاعر

منذ شهرين انطلقت العملية الانقلابية للرئيس قيس سعيد على الدستور، وخلال الأسبوع الماضي بدأ استكمال هذه العملية باستعمال متعسف وديكتاتوري للفصل 80 من الدستور، والتراجع حتى على الوعود التي أعطاها للتونسيين يوم 25 يوليوز ومنها أن التدابير المتخذة ذات التاريخ لن يتعد مفعولها الثلاثين يوما، وها هي المدة الفاصلة عن ذلك اليوم تتجاوز الشهرين دون أن يتراجع الرئيس عن تدابيره اللاديمقراطية، بل وسع منها مستغلا الانقسامات السياسية حولها ودعم أطراف خارجية. وهكذا فبعد تدابير 25 يوليوز الماضي المتمثلة في تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة وتولية الرئيس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يعين قيس سعيد رئيسها، ثم إصدار أوامر إقالة مسؤولين وتعيين آخرين، أعلن يوم الأربعاء 22 شتنبر عن تدابير جديدة من قبل الرئاسة التونسية، والتي وسعت دائرة المعارضة السياسية والاجتماعية ضد قيس سعيد، وابرزت لمن كان يشك في المرامي الحقيقية للرئيس ان التدابير عملية انقلابية متكاملة الأركان. ومن هذه التدابير الجديدة التراجع عن دعوة البرلمان للاجتماع من جديد، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار الرئيس أحكاما انتقالية، وإعطاء الرئيس حق إصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وتولية الرئيس السلطة التنفيذية واقتصار الحكومة على مساعدة الرئيس في ممارسة هذه السلطة ، وعزمه تشكيل لجنة لإدخال تعديلات على النظام السياسي في تونس ، وهما يعني تعديل الدستور في اتجاه نظام يشير المحللون أنه لا محالة

يسير في اتجاه نظام يشبه النظام الذي قام على أساس دستور 1959. وادت هذه التدابير إلى توسع واشتداد المعارضة ومن أبرز مؤشرات ذلك، دخول أطراف مساندة سابقا للرئيس إلى صف المعارضة ، وتزايد حدة الانتقادات ،وظهور دعوات لتشكيل جبهات وطنية وديمقراطية ، كان منها موقف حزب العمال التونسي الذي عارض تدابير 25 يوليوز واعتبرها انقلابية ، ثم عارض بشدة تدابير 22 شتنبر الأخيرة التي اعتبرها الأمين العام للحزب حمة الهمامي انها مراسيم تتيح للرئيس قيس سعيد تجاوز كل قانون موجود في البلاد ، وتدابير معادية للديمقراطية ، وأنها استكمال للعملية الانقلابية التي ارتكزت على إخراج الفصل 80 من مضامينه للاستيلاء على السلطة التي باتت جميعها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بيده، ما سيحدث طغيانا وجبروتا واستبدادا . وتجسيدا لهذا الموقف الصارم لحزب العمال التونسي، بدأ الحزب مشاورات واتصالات مع قوى وطنية، وخاصة اليسارية والديمقراطية، لتكوين جبهة معارضة موسعة تتمسك بشعارات الثورة التونسية وترفض أي شكل من أشكال الاستبداد والجمع بين السلطات ،وتعارض كل ما يؤسس لحكم فردي مطلق استبدادي.

صراعات تقسيم الكعكة المخزنية في تشكيل المجالس الترابية

م،ش

بعد المهازل التي عرفتها الحملة الانتخابية لما قبل انتخابات الثامن من شتنبر والتي استعرضنا بعضا منها في عدد سابق،دخلت الأحزاب المخزنية والمخزنة والأعيان المخزنيون في صراع محموم حول الكعكة الانتخابية في سياق تشكيل مجالس الجهات والعمالات والمجالس الجماعية ، الأمر الذي يؤكد أن كل من يدخل الانتخابات المخزنية لا يرمي ،من وراء ذلك الدخول، سوى الاستفادة من الريع المخزني الذي يستهدف بدوره توسيع قاعدة الملتفين حوله لاستدامة الاستبدادا والفساد. فقد شهدت عمليات تشكيل هذه المجالس خلال الأسبوعين الأخيرين مجموعة من الممارسات بعضها وصل حد الممارسات المافيوزية ،ومنها استعمال المال لاستقطاب منتخبين للتصويت ضد مرشحي احزابهم،هناك أحاديث عن رشاوى بعشرات الملايين من السنتيمات ،واختطاف آخرين وعزلهم إلى حين تاريخ التصويت ،وقيام اشتباكات خلال عمليات التصويت مما

أدى إلى تأجيل عمليات التصويت في عدة جماعات ومقاطعات ،إضافة إلى وعود لمنتخبين بالتحول من حزب لآخر مقابل توقيف مسلسل محاكمتهم في قضايا متهمين فيها .إنها الديمقراطية المخزنية ،ديمقراطية الريع الانتخابي والسياسي ،فيها الكل يتهافت على خدمة المخزن التي تضمن له ريوعا مادية ومعنوية سمينة من الأجر المخصص لهذه المناصب إلى خدمة مصالحه الشخصية والعائلية من خلال استغلال المرفق العام التابع للجهات والعمالات والجماعات و ما يمكن ان يحصل عليه من تفويت الصفقات بدون وجه حق ،وهي امور مستشرية منذ مدة في المجالس الترابية، ويقوم المخزن من أجل إخفاء استشرائها بتوقيف بعض رؤساء الجماعات لإعطاء الانطباع لدى الناس أن الدولة تحاربها . إن ما حدث سواء أثناء الحملة الانتخابية او خلال تشكيل المجالس الترابية ،يبرز بالملموس ان دولة المخزن دولة واجهة ديمقراطية بعيدة عن مبادئ الديمقراطية بغياب مشاركة حقيقية للشعب في تسيير شؤونه ،وبعيدة عن اللامركزية بغياب مجالس شعبية حقيقية منبثقة عن إرادة الشعب.

من وحي الأحداث

الانتخابات وموجة العنف الرجعي

التيتي الحبيب

كل التقدميين المغاربة ومعهم الطبقة العاملة والكادحات والكادحين يتابعون بعيون يقظة ما جرى في الساحة السياسية وقت الانتخابات يوم 8 شتنبر 2021 . لقد جرت حملة الأحزاب المخزنية الأساسية على قاعدة إظهار القوة المادية لكل حزب بما فيه الضرب والجرح حتى القتل.

أغلبية الشعب التي قاطعت هذه الانتخابات شاهدت وتابعت الممارسة السياسية للأحزاب المخزنية. لم تلتزم هذه الأحزاب بسلمية العملية الانتخابية بل طغى العنف بالدعوة له وباستعماله ضد الخصوم الذين تحولوا الى أعداء يجب هزمهم بإرهابهم وترويعهم.

تعتبر هذه الكائنات الحزبية تعبيرات سياسية عن الكتلة الطبقية السائدة. لقد تعاطت للعنف المعنوي والمادي بين بعضها البعض من أجل الحصول على ريع المناصب التي توفرها المؤسسات المنتخبة. أما الدولة فقد وقفت موقف المتفرج سماه المتضررون موقفا حياديا سلبيا.

تابعنا هذا الكم الهائل من العنف داخل هذه الفئات الطبقية كما وصلتنا الأخبار والتقارير بالصوت والصورة على الاقتتال بين هذه الأحزاب وهي تجند البؤساء وتوظفهم في حرب طبقية كانوا هم حطبها بينما المستفيدون هم علية القوم، الاحتكاريون والاستغلاليون والمستبدون.

نسجل ان الدولة لم تمنع هذا العنف ولم تضرب على أيدي الجناة عكس ما تفعله مع الاحتجاجات الشعبية والحراكات الاجتماعية عندما تتهم المناضلين باستعمال العنف وإحداث أضرار بممتلكات عامة...

نسجل ومعنا الجمهور العريض الذي قاطع مهزلة هذه الانتخابات بأن الأحزاب الرجعية التي تتبادل العنف فيما بينها لا تؤمن آلا به، وهي من يشعل فتيل الحرب العنيفة على الشعب كلما بادر لطرح مطالبه. نسجل أن جوهر سياسة هذه الكتلة الطبقية السائدة هو العنف الرجعي ولا شيء إلا العنف الرجعي.

نسجل أيضا أن قانون الدفاع على النفس الذي تقره جميع المساطر القانونية الديمقراطية والأعراف الانسانية يعطي الحق في مواجهة العنف الرجعي حماية للنفس ورفض الظلم والتعسف.

شكلت انتخابات 8 شتنبر 2021 لحظة في تجربة الأغلبية من شعبنا حيث وقفت على حجم وانتشار العنف الرجعي الممارس بين الأحزاب المخزنية مما يعني بأن هذه الأحزاب ستتحول الى أداة قمع وإرهاب كل صوت معارض أو حراك اجتماعي يرفع المطالب في وجهها ووجه النظام الرجعي.